

# التقرير السنوي 2015

البنك التجاري الكويتي



التجاري





سمو الشيخ  
نواف الأحمد الجابر الصباح  
ولي عهد دولة الكويت



صاحب السمو الشيخ  
صباح الأحمد الجابر الصباح  
أمير دولة الكويت

## المحتويات

4	مجلس الإدارة
6	المقدمة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
12	الإدارة التنفيذية
14	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
16	نشاطات البنك
32	قواعد ونظم الحوكمة
48	إستعراض البيانات المالية
51	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين والبيانات المالية المجمعة
130	شبكة الفروع

## المؤشرات المالية



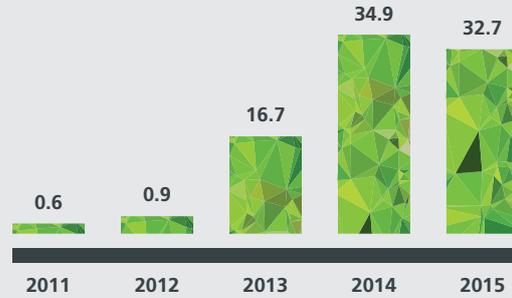
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم  
ألف دينار كويتي



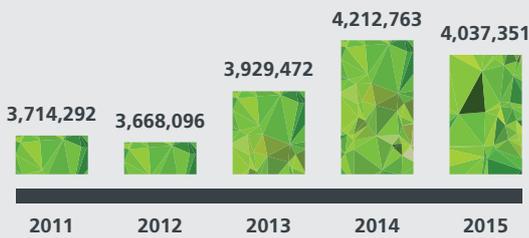
العائد على متوسط الموجودات %



العائد على حقوق المساهمين (متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم  
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات  
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم  
ألف دينار كويتي

# مجلس الإدارة





علي موسى الموسى  
رئيس مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبدالله العلي  
عضو مجلس الإدارة



عبد الرزاق عبد القادر الكندري  
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح  
نائب رئيس مجلس الإدارة



مساعد نوري الصالح  
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد  
عضو مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبد الهادي الجوري  
عضو مجلس الإدارة



منى موسى الصراف  
عضو مجلس الإدارة



حازم مشاري الخالد  
عضو مجلس الإدارة



رشا يوسف العوضي  
عضو مجلس الإدارة

# المقدمة



البنك التجاري الكويتي، ثاني أقدم البنوك تأسيساً في دولة الكويت وضع أهداف طموحة ليكون في مصاف البنوك الرائدة في دولة الكويت من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية المميزة التي تلبى كافة احتياجات عملائه من الشركات والأفراد على حدٍ سواء بما يؤكد تواجده الراسخ في السوق المصرفي الكويتي.

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي تسيطر على المشهد الاقتصادي العالمي من ظروف جيوسياسية غير مواتية واضطرابات في نمو الاقتصادات العالمية العملاقة والتي ألقَت بظلالها على الاقتصاد الكويتي الذي تأثر سلباً بتراجع أسعار النفط، إلا أن البنك ومن خلال إستراتيجيته الواضحة والمرنة القائمة على التعامل مع كافة المعطيات والظروف التي تفرضها البيئة التشغيلية، وبفضل الرؤية الواعية والمتحفظة لإدارته قد تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل ظروف اقتصادية اتسمت بالتقلب الشديد .

وسوف يعمل البنك التجاري الكويتي على تأكيد الثقة المتبادلة بينه وبين عملائه والتي بناها على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان من خلال تلبية متطلباتهم المصرفية ليكون دوماً الاختيار المفضّل للعملاء، مع العمل على تحقيق عوائد مجزية لمساهميهم. وسوف يسعى البنك التجاري دوماً لتأكيد دوره المعهود في مجال المسؤولية الاجتماعية كمؤسسة مالية مرموقة تعمل على تحقيق ثوابت العمل الاجتماعي المؤسسي في دولة الكويت.



**علي موسى الموسى**  
رئيس مجلس الإدارة

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم "وبه نستعين"  
مساهمينا الكرام،

بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لكم موجز لمواضيع منتقاة من أعمال البنك ونتأججه. ولقد جاءت القوائم المالية المرفقة مفصحة عن المعلومات والبيانات المقررة قانونياً ورقائياً، آمليين أن نسلط الضوء على بعض المواضيع محل إهتمام مساهمينا الكرام والأطراف ذات الصلة بنشاطات البنك.

### أولاً: نبذة منتقاة من بنود البيانات المالية المعروضة

تكشف بياناتنا المالية وبوضوح عن الاتجاه الانكماشى الذي سارت عليه إدارة البنك في منتصف العام 2014 واستمر حتى عام 2015. ويشمل الانكماش عمليات البنك وأصوله. والهدف من ذلك هو تحسين الأصول وتعزيز إمكانيات البنك درءاً لمخاطر تتحسب لها الإدارة، ولقد تحقق بعضاً منها مع شديد الأسف متمثلاً بتغيير المعطيات الاقتصادية بالبلد نتيجة انهيار أسعار النفط وانخفاض مداخيل الدولة.

ولن يخفى على القارئ الممحص أنه تم تحسين حقوق المساهمين وكذلك الأرباح المرحلة. ولقد تمكن البنك من استيعاب اضطراب أحوال بعض العملاء بشكل مفاجئ دون أي تأثير يُذكر على أوضاع البنك فيما عدا عملية الانكماش التي أشرنا إليها.

### إجمالي الأصول والنمو

بلغ إجمالي أصول البنك 4,037 مليون دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2015، وبنسبة انخفاض مقدارها 4.2 % مقارنة بـ 4,213 مليون دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2014، وننوه في هذا الصدد أن الانخفاض المشار إليه يأتي في أعقاب قرار الإدارة العليا في البنك بإعادة هيكلة أصول وخصوم البنك بغرض تحسين جودة الأصول وربحياتها، وقد ترتب على ذلك تحسين مستوى الربحية في بعض قطاعات البنك وبشكل خاص قطاع الخزينة والعمليات الدولية، كما أن جانب آخر من أسباب الانخفاض هو سياسة البنك بشطب الديون المشكوك في تحصيلها كما سيأتي بيانه.

بلغ إجمالي محفظة القروض لدى البنك 2,297 مليون دينار كما في نهاية ديسمبر 2015 مقارنة بـ 2,320 مليون دينار كما في نهاية ديسمبر 2014 منخفضة بواقع 0.99 %، ويأتي هذا الإنخفاض نتيجة إستمرار إستراتيجية البنك بتحسين جودة أصول المحفظة المذكورة والتخلص من القروض غير المنتظمة من خلال شطبها من سجلات البنك دون التفريط بالحقوق القانونية للبنك. وننوه في هذا الصدد إلى أن الرصيد المتراكم للقروض المشطوبة من سجلات البنك بلغ 601.7 مليون دينار وهو رقم لا ينشر في القوائم المالية ويستمر البنك في ملاحقة مديني تلك القروض لتحصيل أكبر جزء ممكن منها، ويعد هذا الأمر أحد أسباب إنخفاض إجمالي أصول البنك.

والجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة كما في نهاية ديسمبر 2015 بلغت 0.9 % من إجمالي محفظة القروض وهي من أفضل النسب على مستوى القطاع المصرفي في دولة الكويت إن لم تكن أفضلها.

## المخصصات

إنتهج البنك سياسة متحفظة خلال السنوات السابقة بتكوين المخصصات اللازمة سواء العامة أو المحددة، ويستمر البنك على هذا النهج الذي يستهدف في النهاية التحوط لأي حالات تعثر من العملاء في سداد مديونياتهم أو تدني في أسعار إستثمارات البنك، ومن ثم تحصين ميزانية البنك درءاً لأي مخاطر مستقبلية محتملة. وقد بلغت المخصصات المتوافرة 125 مليون دينار كويتي تغطي ما نسبته 571.4 % من القروض غير المنتظمة.

## الربحية وحقوق المساهمين

بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك كما في نهاية ديسمبر 2015 حوالي 136.2 مليون دينار كويتي منخفضة بحوالي 5.7 % عن العام السابق والتي بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية فيها 144.4 مليون دينار كويتي، فيما بلغت الأرباح الصافية في نهاية ديسمبر 2015 حوالي 46.2 مليون دينار كويتي (32.7 فلس للسهم الواحد) مقارنة بـ 49.2 مليون دينار كما في نهاية ديسمبر 2014 (34.9 فلس للسهم الواحد) وبانخفاض قدره 5.98 % . وتنوه أن سبب إنخفاض الأرباح هو شطب مجموعة من القروض المشكوك في تحصيلها كإجراء تحوطي.

وقد بلغ العائد على الموجودات 1.12 % والعائد على حقوق المساهمين 8.52 % كما في نهاية ديسمبر 2015 مقارنة بـ 1.21 % و 9.09 % على التوالي كما في نهاية ديسمبر 2014.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن الأرباح المرحلة إلى السنة القادمة إرتفعت بحوالي 19.4 مليون دينار كويتي (14.7 %) خلال عام 2015، حيث بلغت 152.1 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 132.6 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2014. وكانت هذه أهم أسباب إرتفاع حقوق مساهمي البنك من 527.3 مليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2014 إلى 557.4 مليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2015 بزيادة قدرها 30.1 مليون دينار كويتي (5.7 %).

## كفاية رأس المال والرفع المالي

بلغ معدل كفاية رأس المال 18.39 % كما في نهاية ديسمبر 2015، مقارنة بـ 18.15 % كما في نهاية 2014 وهي نسبة تزيد بشكل مريح عن النسبة المحددة من قبل السلطات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي.

كما بلغت نسبة الرفع المالي 11.5 % ونسبة تغطية السيولة 138.5 % وهي كذلك تزيد بشكل مريح عن النسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وفق تعليماته الصادرة في هذا الشأن.

## ثانياً: التحديات القادمة

كانت الأوساط الاقتصادية والمالية في الكويت تنظر بتوجس إلى مجريات الأمور في عام 2015. وكان من أسباب هذه المخاوف هو التراجع في أسعار النفط الذي بدأ في نهاية 2014، وكذلك مؤشرات تراجع في نمو الناتج المحلي السنوي وشيئاً من الاضطراب في إدارة الاقتصاد الصيني وهو ثاني أكبر اقتصاديات العالم ومن أكبر المصدرين للمنتجات والسلع الصناعية ومن أكبر مستوردي المواد الخام على أشكالها. كما أن سوق الاتحاد الأوروبي مازال يصارع لبناء آلية نمو في اقتصاديات دوله.

والخلاصة، أننا وجدنا أنفسنا أمام حالة فيها الكثير من التردد والإحجام وشكوك في دخول الاقتصاد العالمي في حالة من حالات الانكماش. ولقد انعكس مجمل هذه الأوضاع على الاقتصاد المحلي فتراجعت أسعار وقيم الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية كما تراجعت حركة بيع وشراء العقارات وتراخت أسعارها.

ورغم المؤشرات السلبية سالفة الذكر فيبقى الإنفاق الحكومي عنصراً أساسياً في تحريك عجلة الإقتصاد المحلي وهو ما ينعكس إيجاباً على أعمال البنوك ونتائجها، حيث يسعى البنك إلى إقتناص الفرص الإستثمارية المتاحة، بجانب تطوير المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه.

ختاماً أتوجه وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى كافة مساهمي البنك وعملائه والعاملين فيه وكافة الأطراف ذات العلاقة متملمين التوفيق والنجاح للجميع.



**علي موسى الموسى**  
رئيس مجلس الإدارة

# الإدارة التنفيذية



### إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

### منى حسين العبد الرزاق

مدير عام - إدارة الموارد البشرية

### سحر عبد العزيز الرميح

مدير عام - قطاع الائتمان التجاري  
ومدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية  
للأفراد

### بول عبدالنور داوود

مدير عام - قطاع العمليات بالوكالة

### سياما سوندراربارفاتراج

رئيس قطاع إدارة المخاطر بالوكالة

### الشيخة / نوف سالم العلي الصباح

رئيس إدارة الإعلان والعلاقات العامة

### تان تات ثونج

مدير عام - إدارة الاستراتيجيات والتخطيط -  
مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية  
والقروض المشتركة

### جينس تانج بيدرسن

رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

### مسعود الحسن

مدير عام - إدارة الرقابة المالية

### أحمد سيف الدين فرحات

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

### عدلي عبدالله غزال

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

### خالد محمد طه سنجر

مستشار قانوني  
الإدارة القانونية ووحدة المديونيات المشتراة

### يعقوب حبيب الابراهيم

مدير عام - إدارة الالتزام والحوكمة

### الشيخ / نواف علي صباح الصباح

مدير أول - الخدمات العامة

# عرض موجز للأوضاع الإقتصادية



## الاقتصاد العالمي

تعرض الاقتصاد العالمي خلال عام 2015 لثلاث هزات مالية كبيرة كان أولها تباطؤ اقتصاد الصين نتيجة للتحول من نمط النمو الاقتصادي القائم على التصنيع والتصدير والاستثمار إلى الاهتمام المتزايد بالنمط الاقتصادي المبني على الاستهلاك والخدمات، وثانيها هبوط أسعار السلع، وثالثها التوقعات برفع أسعار الفائدة الأمريكية وما يتبع ذلك حال حصوله ليزيد من حالة عدم اليقين التي تشوب الوضع الاقتصادي الحالي. وقد ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات معتدلة بنسبة بلغت حوالي 3.1% في عام 2015 ومن المتوقع أن تبلغ حوالي 3.6% في عام 2016 وفقاً للمسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي. وقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ معدلات النمو في بعض اقتصادات الدول الناشئة وكذلك الدول المصدرة للنفط على الرغم من التحسن الاقتصادي المتواضع نسبياً التي أظهرته الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن تمتد فترة تراجع أسعار السلع وهو ما قد يشكل هاجساً لدى العديد من الدول النامية وكذلك الدول المصدرة للنفط حيث تحتاج تلك الدول إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول قد تكون غير مستعدة بالقدر الكافي لتجاوز تلك الاضطرابات المالية التي قد تنشأ في حال قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء مزيد من الرفع لأسعار الفائدة في عام 2016.

## الاقتصاد الكويتي

مما لا شك فيه أن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال عام 2015 قد أثر سلباً على الوضع المالي والحساب الجاري لدولة الكويت بشكل أساسي حالها في ذلك حال الدول المجاورة المنتجة للنفط. ومع ذلك، فإن الإستراتيجية الاستثمارية القائمة على الحيلة والحذر التي انتهجتها دولة الكويت قد نتج عنها توافر قدر كبير من الأصول الأجنبية المتراكمة، كما ساعد تدفق الإيرادات على الحد من تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي.

وتواصل دولة الكويت نظامها القائم على ربط معدلات الصرف بسلة عملات غير معلنة والتي يتم الاحتفاظ بمكوناتها بصورة سرية مع وجود الدولار الأمريكي كأحد المكونات الرئيسية للسلة.

وحرصاً على حماية الاستقرار المالي لدولة الكويت، قام بنك الكويت المركزي بتعزيز الأسس والقواعد والقوانين الصادرة في هذا الشأن وكذلك نظم المتابعة والمراقبة. كما أن معدلات السيولة المريحة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي ساهمت في حدوث انخفاض نسبي في أسعار الفائدة خلال عام 2015.

ما زالت التوترات الجيوسياسية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط تؤثر بالسلب على برنامج التنوع الاقتصادي طويل الأجل لدولة الكويت. كما أن تصاعد حدة التوتر والنزاع السياسي الذي شهدته دول منطقة الشرق الأوسط مؤخراً يدق ناقوس الخطر بل وقد يندب بنشوء تهديدات ومخاطر كبيرة قد تؤدي إلى عرقلة حركة النمو الاقتصادي.

في ظل المناخ الاقتصادي الذي تشهده بيئة العمل اليوم، فقد أصبحت حالة عدم اليقين أمراً واقعاً ومؤكداً. ومع ذلك، فإن الوضع الاقتصادي العام لدولة الكويت يبدو أفضل حيث أنه يسير في المسار الصحيح.

## سوق الكويت للأوراق المالية

شهد سوق الكويت للأوراق المالية مضاربات على الأسهم التي هبطت أسعارها والتي تحكمت في أداء السوق معظم الفترات خلال عام 2015. وقد سادت إلى حد ما حالة من التشاؤم وعدم الاطمئنان بين المستثمرين نتيجة لحالة القلق بشأن تراجع أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة وتباطؤ اقتصاد الصين وأثاره غير المباشرة على الاقتصاد العالمي. كما شهد مؤشر السوق تذبذباً في مستوياته ما بين 6,775 نقطة و 5,560 نقطة خلال عام 2015 مقارنة بمستوى 7,871 نقطة و 6,096 نقطة خلال عام 2014.

وفي ضوء توافر معدلات سيولة كافية لدى الجهاز المصرفي وانخفاض أسعار الفائدة التي تعد السمة السائدة حالياً والتحسين النسبي في معدلات الربحية المحققة من قبل الشركات وتسارع وتيرة الإنفاق الحكومي على مشاريع الخطة التنموية لدولة الكويت، فقد ساهمت كل هذه العوامل الإيجابية في تعافي سوق الكويت للأوراق المالية وحمايته ضد أي هبوط حاد قد يتعرض له مؤشرات السوق.

أما بالنسبة للمخاطر العامة، فإن سوق الكويت للأوراق المالية ما يزال يشهد مستوى عالٍ من تلك المخاطر والتي من المتوقع أن تتخفف تدريجياً خلال عام 2016 نتيجة لتزايد تدفقات رأس المال تجاه قطاعات النشاط الاقتصادي التي تتسم باحتمالية تحقيق معدلات نمو جيدة.

وفي ضوء التوقعات المتعلقة بتنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية وتزايد وتيرة الإنفاق الحكومي وتحسن أسعار النفط والأهم من ذلك تحقيق نتائج أفضل من قبل الشركات، فإن ذلك كله من شأنه أن يبعث على الأمل والتفاؤل من جديد نحو ارتفاع مؤشر أداء سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2016.

# نشاطات البنك



## قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

على مدى السنوات الماضية، يسعى البنك التجاري الكويتي - عن طريق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - إلى تأكيد حصة البنك السوقية في هذا القطاع. واستمراراً لتقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، طرح البنك العديد من المبادرات الهامة خلال عام 2015 لتلبية احتياجات عملائه على النحو الأمثل عبر العديد من البرامج والخدمات المصرفية المصممة خصيصاً لعملاء القطاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم إطلاق برنامج «عروض التجاري» الذي تضمن عروضاً وخصومات مميزة لعملاء البنك من حاملي البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع حيث شمل البرنامج حوالي 120 شركة بالإضافة إلى العديد من المطاعم ومراكز الترفيه والمراكز الصحية. هذا وقد تم طباعة دليل بالشركات المشاركة وتم توزيعه على العملاء. وقد كان الهدف من هذا البرنامج منح العملاء مميزات عند استخدامهم بطاقات البنك التجاري الائتمانية أو مسبقة الدفع.

كما تم إطلاق حملة تسويقية حصرية لحاملي بطاقة فيزا الائتمانية والمسبقة الدفع الصادرة عن البنك التجاري مع موقع سوق.كوم الإلكتروني يحصل العملاء بموجبها على خصومات في أيام محددة بالإضافة إلى إمكانية ربح قيمة مشترياتهم من الموقع ضمن السحب الأسبوعي الذي نظمه البنك لثلاث رابعين اسبوعياً وقد هدفت هذه الحملة إلى تشجيع العملاء على التسوق الإلكتروني وجذب عملاء جدد إلى البنك. من ناحية أخرى، تم إطلاق حملة خاصة بعملاء حساب الشباب @Tijari حيث تم رصد أربعة جوائز لحضور مباراة لفريق مانشستر سيتي في مدينة مانشستر وبالطبع فقد استهدفت هذه الحملة عملاء جدد من الفئة الشبابية وتشجيع العملاء على استخدام البطاقة المصرفية كوسيلة للدفع. وكذلك قام البنك بالتعاون مع مجمع الأفنيوز حيث تم وضع ماكينة للسحب الآلي في مجمع الأفنيوز وذلك لتوفير السيولة النقدية للعملاء خلال تسوقهم بالإضافة إلى التواجد المؤقت من خلال أجنحة ترتبط بالحملات التسويقية التي يتم تعريف رواد المجمع عليها.

وفي إطار الحملات التسويقية المباشرة، تم إطلاق حملة لمدة 6 أشهر لحساب أساس المخصص للموظفين الجدد، قام البنك خلالها بمنح العملاء جوائز شهرية متعددة وفرصة لاختيار الجائزة التي تناسبهم عند فوزهم بالسحب الشهري والجوائز كانت عبارة عن سيارة لكزس موديل 2015، أو راتب شهري لمدة سنة بقيمة 12,000 دينار كويتي أو رحلة فاخرة إلى فندق اتلانيس بدبي على متن طائرة خاصة.

هذا، وقد قام البنك بإطلاق عرض خاص وحصري لعملاء حساب الخدمات المصرفية الشخصية بالإضافة لحاملي بطاقات فيزا انفينيت وذلك بالتعاون مع شركة بدر اليحيى لليخوت ليستفيد العملاء من خصم حصري قدره 10 % عند شراء أي يخت من الشركة بالإضافة إلى إمكانية الحصول على تمويل بدون فائدة مقابل رهن وديعة لدى البنك.

وفي إطار العروض المميزة المقدمة لعملائه، قام البنك بطرح عرض جديد للعملاء الأفراد يمكنهم من تحويل رواتبهم بحيث يحصل العميل على جائزة نقدية فورية عند تحويل راتبه إلى البنك، هذا بالإضافة إلى دخوله السحب الفصلي على سيارتين فارهتين.

كما قام البنك بالدخول في اتفاقية مع شركة Agoda العالمية والمختصة بتوفير حجوزات الفنادق على شبكة الانترنت في جميع انحاء العالم بأسعار تنافسية حيث يستطيع حاملي البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع من شركة فيزا انترناشيونال الحصول على خصومات فورية عند الحجز والتي تتراوح ما بين 5 الى 7 % تبعاً لنوع البطاقة المستخدمة.

وضمن الخدمات الإلكترونية الجديدة التي أطلقها القطاع، قام البنك بإطلاق خدمة "معاودة الاتصال" وهي خدمة جديدة إضافية متطورة خاصة بنظام الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) والتي ستمكن العملاء الذين يتصلون على مركز الاتصال ويطلبون التحدث مع أحد موظفي الخدمة من اختيار خدمة معاودة الاتصال في حال انشغال خطوط موظفي مركز الاتصال وعدم رغبة المتصل في الانتظار للرد على استفساره، وتأتي هذه الخدمة في إطار المبادرات التي يبدونها البنك، والتي تهدف إلى توفير منتجات وخدمات متميزة وأكثر كفاءة لعملائه. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير خدمة الإشعارات الإلكترونية للعملاء بحيث يستلم العميل إشعاراً بجميع العمليات التي يتم إجراؤها على حسابه سواء داخل أو خارج البنك، ويتم إرسال هذه الإشعارات إلى البريد الإلكتروني المسجل لدى البنك. هذا، وقد قام البنك بإطلاق كل من خدمة دفع فواتير الجمارك وخدمة توثيق خطابات الضمان عن طريق خدمة الانترنت المصرفية للشركات، وكذلك قام البنك بإجراء تحديثات على تطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال حيث تم إضافة عدة مزايا جديدة منها التسجيل لأول مرة وسداد الفواتير وتفعيل البطاقات الائتمانية وإمكانية إلغاء تفعيلها والسحب الإلكتروني باستخدام البطاقات الائتمانية. كما تم تحديث الخدمات المقدمة من مركز الاتصال وإضافة مزايا جديدة لها بحيث يستطيع العميل القيام بدراسة مباشرة مع موظفي مركز الاتصال عند الدخول على موقع البنك الإلكتروني، هذا وقد تم تفعيل التواصل مع العملاء عبر صفحة البنك الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي، تويتر وإنستغرام وفيس بوك بحيث أصبح التواصل والرد على العملاء متاح على مدار الساعة وطيلة

أيام الأسبوع. وكذلك تم تفعيل ميزة الرقم السري الإلكتروني للبطاقات الائتمانية بحيث يحصل العميل على الرقم السري الخاص ببطاقته الائتمانية وذلك عبر رسالة نصية على رقم الهاتف المحدد عند طلب البطاقة. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير آليات من شأنها الحد من عمليات التحايل والنصب التي تتم على البطاقات وبالأخص عند استخدامها خارج الكويت وتم إضافة خاصية تشغيل أو إيقاف البطاقة من قبل العميل من خلال الوسائل الإلكترونية كتطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال أو خدمة الانترنت المصرفية.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2016 سعيه الدائم من أجل طرح الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة التي تجعل البنك التجاري الكويتي دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

## قطاع الائتمان التجاري

يوفر البنك التجاري الكويتي من خلال قطاع الائتمان التجاري مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الائتمانية التي تستهدف السوق المحلي بصفة خاصة كما يسعى البنك ليصبح الشريك المصرفي الرئيسي لعملائه وذلك من خلال مجموعة من مدراء الائتمان الذين يقومون بتوطيد علاقات العمل المصرفي مع العملاء لتلبية متطلباتهم الائتمانية على الوجه الأمثل.

وعلى الرغم من استمرار تأثير الظروف الاقتصادية التي سادت خلال السنوات السابقة على نتائج الأعمال المصرفية، إلا إن قطاع الائتمان التجاري بالبنك مازال هو القطاع الأساسي الذي يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد المصادر الرئيسية للإيرادات. وقد ظلت البيئة التشغيلية للائتمان تعتمد على تطبيق معايير البنك من حيث المخاطر والعوائد.

ورغم التأخر الحاصل في تنفيذ المشاريع الحكومية الكبيرة، والتي كان من الممكن أن تكون عاملاً مهماً في تحريك مسار النشاط الاقتصادي، إلا أنها بدأت بوتيرة بطيئة في المراحل الأولى، لكنها تحسنت نسبياً خلال الربع الأخير من العام. ونتيجة لذلك أنصب تركيز قطاع الائتمان التجاري بالبنك على العمل من أجل تحسين المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة، وقد حقق البنك التجاري الكويتي بفضل تضافر جهود موظفي القطاع مع الإدارة العليا بالبنك نجاحاً ملحوظاً في هذا الاتجاه أدى إلى تحسن كبير في جودة محفظة القروض لدى البنك.

ومع استمرار ظروف السوق وتأثيراتها السلبية على التدفقات النقدية لبعض العملاء، فقد قام قطاع الائتمان التجاري بتقديم المساعدة لعملائها، سواء بإعادة هيكلة بعض الالتزامات أو زيادة فترة الإستحقاق وذلك مع الحفاظ على سياسة البنك، والتي تعتمد على تحقيق أعلى مستويات الخدمة للعملاء وزيادة جودة أصول البنك والعائد عليها، بالإضافة لتطوير وزيادة كفاءة العاملين بالقطاع.

ولقد نجحت إدارة البنك في تكوين فريق على درجة عالية من الكفاءة، يمتلك من الوسائل والخبرات ما يتيح له عمل اللازم لتحليل الإحتياجات الائتمانية للشركات التي يتعامل معها، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية المرتبطة بتصميم الإحتياجات الائتمانية لعملاء القطاع من الشركات مع العمل على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من حلول التمويل لدعم أعمال الشركات المتعاملة مع القطاع ومواجهة التحديات المالية التي قد تواجهها مع ظروف السوق المتغيرة والاستفادة من توفير فرص الأعمال الجديدة.

من ناحية أخرى فقد حرص قطاع الائتمان التجاري على تقديم كل ما هو جديد لخدمة العملاء، وذلك بإنشاء مركز خاص لتقديم كافة الخدمات المصرفية لعملاء القطاع، بالإضافة إلى إنشاء وحدة التحليل المالي للقيام بعمل التحليل المالي لعملاء القطاع، هذا بالإضافة إلى تزويد مسؤولي الحسابات بالإحصائيات والمعلومات الضرورية لعمل الدراسات الفنية والائتمانية والمساعدة في تقديم الخدمات والاستشارات المالية والاستثمارية لعملاء البنك.

فضلاً عن ذلك، فإن خدمة تجاري أون لاين للشركات توفر لعملاء البنك من الشركات إمكانية إنجاز معاملاتهم الخاصة بشركاتهم وكذلك الأمور المرتبطة بالكفالات والاعتمادات المستندية عبر الإنترنت وعلى مدار الساعة وبأكثر الطرق أماناً.

ويهدف قطاع الائتمان التجاري إلى تعظيم عوائد البنك، وإضافة أصول ذات قيمة وجودة عالية إلى محفظة الائتمان، وذلك من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة والمتمثلة في قطاع المقاولات، قطاع التجارة العامة، بالإضافة إلى قطاع الاستثمار والعقار من منطلق تلبية احتياجات الشركات المختلفة ودعم متطلباتها الائتمانية والتمويلية بتقديم التسهيلات قصيرة الأجل والخاصة براس المال العامل والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأس مالية، ومتطلبات

الاستثمار بالإضافة إلى تمويل المشروعات الحكومية العملاقة من خلال القروض المشتركة. ومنها إنشاء وتجهيز مستشفى الجهراء الجديد، إنشاء وتجهيز توسعة مستشفى العبدان، إعادة تأهيل وصيانة قصر السلام التابع للديوان الأميري، إنشاء وإنجاز وصيانة الطرق ومنها الجزء الغربي من الدائري الخامس، بالإضافة لمشاريع القطاع النفطي لتمويل حفر الآبار لصالح شركة نفط الكويت.

وحرصاً من إدارة مصرفنا على التواصل الدائم مع عملائنا، يقوم مسؤولي الحسابات مع أعضاء من الإدارة العليا بعمل الزيارات الدورية لعملائنا لإعلامهم بأخر المستجدات الاقتصادية في السوق، والإطلاع على متطلباتهم الائتمانية بالإضافة إلى قياس رضاهم عن مستوى الخدمة المقدمة.

وسوف تستمر جهود قطاع الائتمان التجاري خلال عام 2016 لخدمة العملاء بشكل أفضل وتوفير كافة المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع من الشركات مع العمل على تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تطرحها الدولة ليظل البنك التجاري دائماً في طليعة المؤسسات المصرفية الدافعة لعجلة النمو الاقتصادي في الكويت.

## قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

يحظى البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل قوية وراسخة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي يعمل البنك من خلالها على دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة على تيسير المعاملات التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو المتعلقة بالعملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتخفيض التركيز الائتماني المرتبط بالدول وقطاعات النشاط الاقتصادي من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية للشركات متعددة الجنسيات من خلال تقديم تسهيلات مصرفية وائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة التشغيلية خلال عام 2015 فيما يتعلق بوفرة معدلات السيولة والتراجع المتزايد في هوامش الربحية، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة عمله نحو توسيع نطاق مساهمته في تحقيق الربحية العامة للبنك وكذلك تجاه المبادرات المتعلقة بالتنوع الجغرافي لأنشطة أعماله. وقد نجح القطاع في تحقيق نمو لمحفظة أصوله القائمة على أساس ممول وكذلك تلك القائمة على أساس غير ممول وذلك من خلال المشاركة في عمليات الإقراض المشترك الأساسية والثانوية وكذلك عن طريق دعم الاحتياجات المصرفية المحلية للشركات متعددة الجنسيات المشاركة في العديد من المشاريع الاستراتيجية التي تطرحها الحكومة في إطار الخطة التنموية لدولة الكويت.

ويسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة جاهداً إلى تعزيز ورفع أدائه المتميز الذي هو بمثابة القوة الدافعة لكافة أنشطة أعماله والتي يستمدّها من خلال مشاركته في تقديم التسهيلات الائتمانية مع العمل على اقتناص الفرص وإجراء تحليل شامل لنسبة العائد مقابل المخاطر. كما يحرص القطاع في الوقت ذاته على تحديد مصادر وعوامل جديدة محتملة لتحقيق الإيرادات للبنك مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية بصفة مستمرة داخل القطاع.

## قطاع الخزينة والإستثمار

وضعت إدارة الخزينة خلال عام 2015 استراتيجية عمل تهدف في المقام الأول إلى توفير السيولة وإدارة موجودات ومطلوبات البنك على النحو الأمثل، كما أولت الإدارة اهتمامها نحو زيادة معدل الاستثمارات في الأوراق المالية ذات العائد الثابت مع توفير قدر ملائم من التحوط للحد من المخاطر ذات الصلة بتلك الاستثمارات. وكذلك واصلت إدارة الخزينة إهتمامها الموجه لإدارة الميزانية العمومية للبنك عن طريق توحيد وتعزيز العمليات التي ترتبط بها الخزينة مع العديد من الأسواق المالية.

كما واصلت إدارة الخزينة أدائها القوي في الأسواق المحلية والعالمية من أجل تمويل الميزانية العمومية للبنك وكذلك لإدارة مخاطر انكشافات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. هذا وقد واصلت إدارة الخزينة جهودها واهتمامها نحو تطوير مزيد من

أنشطة الأعمال المرتبطة بالعملاء فيما يتعلق بالقطع الأجنبي وتوسيع قاعدة الودائع التي شهدت زيادة ملحوظة في آجال استحقاقها مقارنة بالربحية.

وتعمل إدارة الخزينة من خلال منظومة تقوم بتوظيف أحدث التقنيات وخدمات الاتصال والتواصل الحديثة للتعامل مع كافة أنواع المنتجات المالية الرئيسية بما يتماشى مع احتياجات العملاء مع الالتزام التام بالمتطلبات الرقابية.

ويعمل لدى إدارة الخزينة عدد من المتداولين المهنيين من أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى إدارة الخزينة من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي:** ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات المقايضة المتعلقة بأعمال القطع الأجنبي.
- **مكتب سوق النقد:** ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة.
- **مكتب خدمة الشركات:** ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات الخاصة بتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية المتعلقة بأعمال القطع الأجنبي بما في ذلك منتجات التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة من خلال عقود الصرف الآجلة لأغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي.
- **مكتب الاستثمار:** ويتولى إدارة المحفظة الاستثمارية لدى البنك والتي تشمل فئات الأصول المختلفة خاصة الاستثمارات في الأسهم المحلية والأجنبية.

وتواصل إدارة الخزينة اهتمامها نحو الاستثمار في سندات الشركات بهدف تنويع فئات الأصول ومن ثم تعزيز عائد المحفظة الاستثمارية للبنك.

ومما لاشك فيه أن فاعلية وكفاءة النظم والعمليات والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى إتباع أحدث وسائل التكنولوجيا كان له أكبر الأثر في استمرار نجاح وتميز إدارة الخزينة.

## قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أنه من الأهمية بمكان إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

### هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. ويناط إلى موظفين محددین لدى قطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يحتفظ به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة لهذا القطاع لأي من القطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية بالبنك.

وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر وتتمثل تلك الوحدات في وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار التي تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك وهي قطاع الائتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة ومن ضمنها تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً لسياسة الائتمانية وكذلك التحليل اللاحق لمخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة - التي تعد جزءاً من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار - بالتحقق من الأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان ومتابعتها بصفة يومية ومستمرة للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة

بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية. ومن ضمن تلك الوحدات الفرعية أيضاً وحدة المخاطر التشغيلية التي يناط إليها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وتقوم بمراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي تم رفع تقارير بشأنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر ويتم إعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر.

كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

أما بالنسبة لوحدة إعداد سياسات المخاطر وتحليلها، فإن هذه الوحدة تتولى مسؤولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية، كما يناط إليها أيضاً مسؤولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري يشتمل على تحليلاً للمحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك تقوم بإعداد تحليل نصف سنوي يتضمن مزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات الفرعية وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات المناط إليها مسؤولية ضمان توافر معايير الأمان لكافة المعلومات والأجهزة لدى البنك تجاه المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة. كما تعمل وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات على ضمان تطبيق أدوات ومعايير الأمان والأمن والضوابط الرقابية المتعلقة بالدخول على نظم المعلومات لدى البنك وذلك بهدف حماية المعلومات ضد الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في أمان.

وقد قام قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2015 بالتنسيق مع إدارة الرقابة المالية لإعداد دراسة الأثر الكمي QIS بشأن معيار صافي التمويل المستقر NSFR وكذلك احتساب معيار تغطية السيولة LCR بشكل منتظم والذي تم استحدثه كأحد المعايير الرقابية، كما قام القطاع بإجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات. وتزامناً مع ذلك، بدأ القطاع في مراقبة ومتابعة المراكز المفتوحة لعمليات القطع الأجنبي من خلال البرامج والتطبيقات التي تم تطويرها على المستوى الداخلي للبنك. وكذلك قام القطاع وبنجاح خلال شهر فبراير 2015 بإجراء اختبار بشأن خطة مواصلة الأعمال على نطاق البنك. كما تم تعديل أسلوب احتساب رأس المال الداخلي للمخاطر القانونية لكي يتضمن عنصراً جديداً يتعلق بمبلغ المطالبات المرفوعة ضد البنك.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

## التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

### أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة قبل منح الائتمان. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية تأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

قام البنك خلال عام 2012 باستحداث النموذج المعدل لتصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين، حيث يتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر والتخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد أند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير «بازل 2». ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي. هذا، وقد تم خلال العام تغيير أسلوب احتساب رأس المال لمخاطر التركيز الائتماني وذلك بناءً على التوصيات التي تم طرحها من قبل الجهة الاستشارية الخارجية التي قامت بالتأكد على جدوى سريان وتطبيق المنهجيات المتعلقة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

## ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99<sup>th</sup> percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

## ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطبوعات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد قامت بوضع وصياغة «مقررات بازل 3» والتي تتضمن - من بين أمور أخرى - وضع إطار عالمي لإدارة مخاطر السيولة. وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير هذه المقررات حالياً تمهيداً لتطبيقها من قبل البنوك الكويتية، عمد البنك خلال عام 2012 إلى استحداث معايير جديدة للسيولة مثل معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR)، حيث أصبح معيار تغطية السيولة (LCR) أحد المعايير الرقابية المطبقة خلال عام 2015. ويتم قياس ومراقبة هذه المعايير بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

## د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمولات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

## هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحفوظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها

بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات وتوفر وتقديم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

## و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسئوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

## إدارة تكنولوجيا المعلومات

لطالما ساهمت التكنولوجيا في فتح أسواق جديدة وطرح منتجات وخدمات جديدة وكانت ومازالت أحد القنوات الهامة لتقديم مثل تلك الخدمات والمنتجات في الصناعة المصرفية. كما أن تكنولوجيا المعلومات قد زودت أيضاً القطاع المصرفي بالوسائل التي تمكنه من التعامل مع المعطيات والظروف الاقتصادية المتغيرة. وبالطبع فإن تكنولوجيا المعلومات هي التي تمكن البنوك من تلبية احتياجات وتوقعات العملاء للحصول على خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة. ومن هذا المنطلق كان عام 2015 عاماً حافلاً بالنسبة لإدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك التجاري الكويتي حيث نجحت الإدارة خلال العام في تنفيذ وطرح وتطوير العديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بنشاطات البنك الرئيسية والمساندة ومن تلك المشاريع:

### مركز إدارة النقدية – إعادة تعبئة أجهزة السحب الآلي

يتم في الوقت الحالي تحويل عملية إعادة تعبئة أجهزة السحب الآلي بالنقدية من الشركة الخارجية التي كان قد تم الاستعانة بها إلى مركز إدارة النقدية بالبنك التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. وتقوم إدارة تكنولوجيا المعلومات - على مراحل محددة - بإجراء كافة التغييرات اللازمة لنظم تكنولوجيا المعلومات والنظام المصرفي الأساسي للبنك بما يدعم هذا التوجه وبما يضيف مزيد من المرونة على عملية تعبئة أجهزة السحب الآلي بالنقدية.

### تسجيل بيانات الاحتيال – Fraud Score Data

في إطار سعي البنك التجاري الدائم للحفاظ على أموال وحسابات العملاء من عمليات الغش والسرقات الإلكترونية، أطلق البنك التجاري وبالتعاون مع شركة ماستركارد نظام إلكتروني لحماية البطاقات من عمليات الغش والاحتيال الإلكتروني.

### نظام الموارد البشرية – مايسنرو – HR System: Mystro

في إطار التطوير المستمر وإعادة هيكلة العمليات بما يضمن سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالموظفين مع إدارة الموارد البشرية ولتسهيل عملية الوصول للمعلومات الخاصة بالموظفين، أطلقت إدارة الموارد البشرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات حزمة من الخدمات الإلكترونية الذاتية والتي تسمح للموظف تقديم طلب الإجازات والاستفسار عن الراتب ورصيد الإجازات إلكترونياً.

كما أطلقت الإدارتين حزمة جديدة من تطبيقات البرنامج وفقاً لخطة التنفيذ المتفق عليها. حيث تم إطلاق الخدمة المتعلقة بقسم التدريب وقسم التعيينات.

تم إضافة المزيد من التطوير لنظام «السي دي إم» بما يساعد على الحصول على الموافقات بالسرعة المطلوبة ويسمح بتدقيق المعاملات على نحو صحيح والإسراع في عملية الموافقات المرتبطة بتسهيلات السحب على المكشوف والموافقات الأخرى المرتبطة بعمليات البنك مع الحد من طباعة المستندات الخاصة بكافة هذه المعاملات. ومن شأن أعمال التطوير التي تم إدخالها على النظام أن تجعل زيارة العميل للفروع وانجازه لمعاملاته أفضل وأسهل. وفي هذا الإطار تم تفعيل التطبيقات التالية المرتبطة بهذا النظام:

- سحب نقدي.
- إيداع شيكات البنك التجاري في الحساب.
- سحب نقدي لشيكات البنك التجاري.
- دفع الرواتب لحسابات البنك التجاري.
- دفع الرواتب لبنوك محلية.
- خدمة دفع المستحقات الجمركية عن طريق الشيكات أو تحويل من الحساب أو نقداً.
- خدمة سداد المبالغ المستحقة على بطاقات الائتمان نقداً أو بالتحويل من الحساب.
- عمليات التحويل بين حسابات البنك التجاري.
- تحصيل العمولات.

### التواصل وطلب الحصول على الكفالات – Communicating the LG requests

تم منح الفروع إمكانية استخدام نظام جديد يساعدهم على إرسال طلبات العميل للحصول على كفالات وإنشاء تلك الكفالات وكذلك تعديل الطلبات المرتبطة بها بشكل آمن ومن خلال تطبيقات وبرمجيات حديثة. ومن شأن هذا النظم أن يتيح للفروع إمكانية الاستفسار عن وضع طلب الحصول على كفالات المقدم من العميل وإضفاء مزيد من الدقة لإدارة العمليات في سبيل إصدار الكفالات للعملاء بالسرعة المطلوبة.

### نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات – KECCS

تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة للبنوك المحلية وكذلك فروع البنوك الأجنبية، قام البنك التجاري الكويتي بتنفيذ نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات بصورة متكاملة وبدأ في توفير خدمة مقاصة الشيكات إلكترونياً في نفس اليوم. ولقد تم تطوير نموذج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات لتمير الشيكات الواردة والخارجة من البنوك المحلية.

### أجهزة السحب الآلي بنظام النوافذ الجديد 7 – ATM 7 New Windows

كان البنك التجاري الكويتي سابقاً في تطوير أجهزة السحب الآلي لديه للعمل على نظام Windows 7 حيث قام البنك بتحديث هذه الأجهزة مع بداية عام 2015 مما وفر تجربة فريدة للعملاء للتعامل مع أجهزة السحب الآلي الأكثر تطوراً وتحديثاً عن طريق اللمس.

### رقم التحقق الشخصي الإلكتروني – E PIN

كخدمة جديدة لعملاء البنك من حملة بطاقات الائتمان وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة، أطلق البنك خدمة تمكن العملاء من الحصول على الأرقام السرية لبطاقات الائتمان إلكترونياً عبر خدمة التجاري للرسائل القصيرة. كما تم توفير هذه الخدمة عبر جميع القنوات الإلكترونية لدى البنك والتي تشمل خدمة الانترنت المصرفية والخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وخدمة الرد الآلي.

### تسديد المدفوعات من قبل العميل عن طريق خدمة الشركات أون لاين – Corporate Online Banking

تسعى إدارة تكنولوجيا المعلومات دوماً إلى تسهيل تعاملات العملاء مع قطاعات النشاطات بالبنك، ومن هذا المنطلق وتسهلاً على عملاء البنك من الشركات وتوفيراً لوقتهم استحدثت البنك خدمة جديدة لعملائه من الشركات تمكنهم من دفع المستحقات الجمركية من خلال موقع البنك الإلكتروني وهي خدمة جديدة تضاف إلى مجموعة الخدمات الإلكترونية المميزة التي يقدمها البنك لعملائه.

## الحملة التسويقية عن طريق شاشات أجهزة السحب الآلي – NCR Promote and Gasper

أصبحت عملية اطلاق حملات تسويقية لمنتجات البنك التجاري عبر أجهزة السحب الآلي أسهل مع أنظمة بروموت وجاسبر والتي مكنت البنك من نشر العروض و الإعلانات التي تستهدف شرائح معينة من عملاء البنك التجاري وفقاً لاحتياجاتهم و بما يلي طموحاتهم في التعرف على الحملات التسويقية للبنك عند إجراء أي عملية سحب من أجهزة السحب الآلي.

### تحديث المعلومات المرتبطة بمبدأ "أعرف عميلك" KYC

وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي والتي تهدف إلى تحديث معلومات العملاء، قام البنك التجاري بتطبيق حزمة من الضوابط لضمان تحديث معلومات العملاء واستمرارية الخدمات المصرفية المقدمة لهم دون انقطاع.

وسوف تواصل إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك دورها المعهود خلال عام 2016 باتخاذ المبادرات الكفيلة بتوفير الخدمات المصرفية المبتكرة للعملاء ومساعدة قطاعات النشاط والقطاعات المساندة بالبنك على أداء أنشطة أعمالهم بسهولة ويسر وذلك عن طريق استحداث أفضل النظم المصرفية التكنولوجية المعمول بها في الصناعة المصرفية.

## إدارة العمليات

في إطار جهودها واهتمامها المستمر نحو توفير كل ما من شأنه خدمة العملاء بشكل أفضل، واصلت إدارة العمليات - خلال عام 2015 - دورها في تزويد عملاء البنك بخدمات مميزة وفريدة من نوعها. كما اضطلعت إدارة العمليات بدور هام في أتمتة عملياتها التي تضمنت تطبيق نظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات بصورة فعالة وبكفاءة عالية.

وفي إطار السياسة التي تنتهجها إدارة العمليات والتي تضع العميل في بؤرة اهتمامها، فقد نجحت الإدارة في إجراء وتطبيق مجموعة من التحسينات على كافة العمليات والإجراءات داخل مختلف الوحدات والأقسام التابعة لها.

بالنسبة لوحدة المعالجة المركزية، فإن البنك يفتخر أنه قد تم اختياره كأحد البنوك الأعضاء في لجنة المتابعة لدى بنك الكويت المركزي بشأن مشروع نظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات، حيث تم التنسيق لهذا المشروع وتطبيقه بنجاح خلال الفترة الزمنية المقررة له.

وسعيًا نحو تعزيز نظام التحويلات المركزية، فقد تم إعداد نموذج داخلي لتيسير عمليات التحويل حيث تم تطبيقه داخل البنك. وقد استطاعت كافة الأطراف المتداخلة والمعنية بهذا النظام المشاركة وبسهولة تامة في إجراء وإتمام المعاملات في أسرع وقت ممكن لتحقيق هدف الإدارة المتمثل في إجراء وإنجاز المعاملات من قبل كافة الأطراف المعنية بأسرع وقت ممكن وفي الوقت المحدد لها ومن خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية.

أما بالنسبة لإدارة عمليات الخزينة، فقد تم تطوير وتحديث نظام الخزينة بنجاح وفقاً للخطة المعدة لهذا الغرض وخلال الإطار الزمني المتوقع لإتمام عملية التطوير. وفي إطار الجهود المبذولة لإعادة تنظيم وهيكل الأعمال على المستوى الداخلي لإدارة عمليات الخزينة بالإضافة إلى الدعم التقني، فقد استطاعت الإدارة تحقيق هدفها المتمثل في تمرير كافة المنتجات المتعلقة بسوق النقد وسوق القطع الأجنبي من خلال بيئة تحد من استخدام المطبوعات الورقية.

وبالنسبة لوحدة التمويل التجاري، فإنها تعد أحد الوحدات الفنية المتخصصة داخل إدارة العمليات، حيث يعمل بها عدد من الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة العالية في مجال عملهم والتي تتناسب مع مستوى الخدمة المتميزة المقدمة لعملاء البنك بشأن تمرير العمليات المتعلقة بمجموعة المنتجات والخدمات التجارية المميزة المقدمة لهم. وتحرص الوحدة بشكل دائم ومستمر على الاهتمام بتنظيم برامج تدريبية متنوعة لموظفيها مثل برامج التدريب المتعدد للموظفين بحيث يتدرب الموظف على أداء أكثر من مهمة بشكل متقن وصحيح وكذلك البرامج التدريبية العملية.

وفيما يتعلق بإدارة شؤون الائتمان والتي تعد أحد الوحدات الهامة داخل البنك، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً تجاه دقة تحديث العمليات والإجراءات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية وإعداد وتوفير المستندات الائتمانية المتعلقة بعملاء البنك. ويواصل البنك جهوده لأتمتة العمليات والإجراءات المرتبطة بإدارة شؤون الائتمان والحد من الأعمال اليدوية بالنسبة للمهام والأعمال المرتبطة بها حتى يتم تزويد قطاع الائتمان التجاري بالمعلومات والمستندات الائتمانية اللازمة في الوقت المناسب.

تقوم وحدة تمرير الحسابات وإدارة السجلات بدور هام في تقديم الدعم اليومي المستمر للقطاعات والإدارات الأخرى المعنية بشكل مباشر بتلبية احتياجات عملاء البنك. وفي هذا الصدد، قامت وحدة تمرير الحسابات وإدارة السجلات بتنفيذ العديد من المبادرات وإضفاء المزيد من التحسينات على إجراءات العمل لديها والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء وسير العمل ورفع مستوى الكفاءة لدى الوحدة. كما ساهم فريق وحدة ضمان الجودة التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والذي يعمل بفرع الري في تقديم خدمات لإدارات النشاط المصرفي بالبنك وتتسم بالسهولة واليسر وكذلك القيام بمجموعة من الإجراءات والعمليات المبسطة بغرض خدمة العملاء بشكل أسرع وتحقيق الرضا التام للعملاء.

وقامت إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات بالتعامل مع العديد من الأمور المتعلقة بإدارات البنك المختلفة، كما أولت الإدارة اهتماماً كبيراً نحو التعامل مع متطلبات بنك الكويت المركزي، حيث نجحت الإدارة في الانتهاء من تطبيق مشروعين هامين وهما نظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات ونظام المشتريات وإدارة الموجودات وذلك في إطار التعامل مع متطلبات بنك الكويت المركزي. وتعمل الإدارة بالتعاون مع إدارات الأعمال والنشاط بالبنك لتنفيذ أحد المشاريع الاستراتيجية للبنك المتمثلة في تطبيق الحلول القائمة على تحسين أداء وسير العمل وكذلك النموذج الموحد لنظام إدارة تكنولوجيا المعلومات MIS الخاص بإعداد ورفع التقارير حيث يعد هذا المشروع بمثابة قيمة مضافة للبنك. كما تولي الوحدة اهتماماً كبيراً بالأمور المتعلقة بإعداد المستندات ذات الصلة بالسياسات والإجراءات المعمول بها على نطاق البنك وذلك لضمان الالتزام التام من قبل البنك بكافة النواحي والمتطلبات الرقابية.

وسوف تواصل إدارة العمليات سعيها نحو توفير أفضل الحلول لقطاعات النشاط بما ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للعملاء بهدف توفير أقصى درجات الراحة للعملاء من خلال تقديم خدمات مبتكرة و متميزة من قبل مجموعة من الموظفين الأكفاء.

## إدارة الموارد البشرية

مما لا شك فيه أن نجاح أي مؤسسة مصرفية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بتوظيف موظفين أكفاء لديهم القدرة على فهم احتياجات العملاء وتقديم خدمات نوعية متميزة لهم. من هذا المنطلق، تولي إدارة البنك اهتماماً كبيراً لتحقيق الرضا التام للموظفين وتقديم الدعم اللازم لهم لتطوير وتعزيز مهاراتهم الوظيفية من خلال البرامج التدريبية التي يتم إعدادها لهم بشكل مستمر.

وتهدف إدارة الموارد البشرية بالبنك إلى تحقيق التميز والريادة في مجالات أعمالها. كما تهدف الإدارة إلى توفير بيئة عمل متميزة يستطيع موظفو البنك من خلالها إدراك الدور الهام الذي يضطلعون به، فضلاً عن تحسين مهاراتهم وإمكاناتهم على المستوى الشخصي والمهني. ويمثل موظفي البنك أحد أهم عناصر القوة الرئيسية الداعمة لأنشطة البنك لما لهم من دور هام وفعال في قيام البنك بتقديم أعلى مستويات من الخدمة النوعية وتحقيق الرضا التام للعملاء.

### قسم التوظيف

يهدف قسم التوظيف بالبنك إلى تعيين الموظفين الأكفاء لشغل الوظائف الشاغرة. وعليه، يقوم البنك بعرض الوظائف على المرشحين من أصحاب الكفاءات الذين يستوفون بشكل كبير شروط ومتطلبات الوظيفة. ويضطلع قسم التوظيف بدور هام وبارز لضمان اختيار الكفاءات والكوادر المناسبة لتحقيق أهداف البنك الحالية والمستقبلية.

من ناحية أخرى، تهدف إدارة الموارد البشرية إلى تعزيز وضع ومكانة البنك كجهة عمل مفضلة للباحثين عن فرص عمل، وتحقيقاً لهذا التوجه تعمل الإدارة على اجتذاب واستقطاب أصحاب الكفاءات والمهارات العالية لتلبية احتياجات العمل بالبنك. ويهدف البنك إلى توظيف الكفاءات الكويتية في جميع إدارته وذلك بهدف تحديد مساراتهم الوظيفية وتطوير مهارات وقدرات الموظفين الكويتيين مع رفع نسبة العمالة الكويتية بالبنك والتي بلغت 67% تقريباً كما في نهاية ديسمبر 2015.

وتنتهج إدارة الموارد البشرية استراتيجية تركز على مجموعة من الأهداف من أهمها الاستمرار في بناء علاقات متميزة مع المؤسسات الأكاديمية. وبالطبع فإن مشاركة البنك في المعارض الوظيفية على مدار العام قد ساهمت في اجتذاب الطلاب المتميزين ذو التخصصات المرتبطة بالأعمال المصرفية وذلك لتوفير فرص عمل لهم لدى البنك يستطيعوا من خلالها تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.

وكذلك شارك البنك في المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها في كل من كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك برعاية «المؤتمر المصرفي للشباب» والذي يعد أحد المشاركات الهامة التي قام بها البنك خلال عام 2015، حيث قام البنك وعدد من البنوك المحلية بالمشاركة في الحلقات النقاشية التي أقيمت على هامش المؤتمر والتي دارت حول أهمية توفير الفرص الوظيفية للشباب الكويتي بالقطاع الخاص بشكل عام في الكويت مع توجيه مزيد من الاهتمام لتوفير فرص عمل بالقطاع المصرفي بشكل خاص.

ويرى فريق إدارة الموارد البشرية أن تعزيز تواجد البنك في سوق العمل كأحد البنوك الرائدة يتعين أن يكون من خلال استقطاب والحفاظ والإبقاء على الموظفين أصحاب الكفاءات والمهارات العالية والتركيز على استثمار إمكاناتهم وقدراتهم وتطوير مهاراتهم وأدائهم الوظيفي من أجل إعداد جيل واعد من المصرفيين الأكفاء.

## وحدة التدريب والتطوير

تولي وحدة التدريب اهتماماً كبيراً بموظفي البنك باعتبارهم أهم أصول البنك وأهم العناصر المساعدة على نجاح البنك، ويأتي ذلك انسجاماً مع رؤية البنك وأهدافه الإستراتيجية. ومن أجل هذا، تعمل وحدة التدريب التابعة لإدارة الموارد البشرية عن كثب لإتاحة وإعداد البرامج التدريبية المتميزة للموظفين وتطوير أدائهم الوظيفي بهدف تزويدهم بالمعرفة والمهارات الوظيفية اللازمة لإنجاز المهام المطلوبة منهم على النحو الأمثل وهو ما من شأنه أن يساعدهم ويحفزهم على تقديم أفضل الخدمات لعملاء البنك سواء العملاء الحاليين أو المحتملين وهو ما يعود بالنفع على البنك.

وتولي وحدة التدريب أهمية كبيرة نحو توفير الاحتياجات التدريبية اللازمة للموظفين بما يتناسب، بل ويتجاوز المعايير والمستويات المتعارف عليها في مجال الخدمات المصرفية لضمان تحقيق الرضاء التام لعملاء البنك. ولتحقيق هذه الغاية، تولي الوحدة اهتماماً كبيراً بالتدريب الداخلي وكذلك تسجيل الموظفين في برامج تدريبية للحصول على شهادات معتمدة ومن هذه البرامج التدريبية، برنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الائتمان CCM وبرنامج مدير فرع معتمد CBBM وبرنامج مساعد مدير فرع معتمد CABBM وغيرها من البرامج التدريبية الاحترافية الأخرى.

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية المتخصصة التي تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الموظفين، فقد تم تسجيل الموظفين في برامج تدريبية بالخارج لدى مؤسسات عالمية مرموقة مثل جامعة هارفارد لحضور دورات وحلقات تدريبية لاكتساب أفضل المهارات وصقلهم بالمعرفة اللازمة لتعزيز قدراتهم وأدائهم الوظيفي.

وانطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية، يتيح البنك لطلبة الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاجتماعية بالكويت وأقارب الموظفين فرصاً للتدريب الميداني على مدار العام في جميع فروع وإدارات البنك لتعريفهم ببيئة العمل المصرفي وما تتطلبه من مهام واختصاصات.

وقد قامت وحدة التدريب خلال عام 2015 بإعداد وترتيب العديد من البرامج والدورات التدريبية لموظفي البنك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للبنك، حيث بلغ عدد هذه البرامج والدورات التدريبية 202 دورة وحلقة تدريبية بإجمالي ساعات تدريبية بلغت 5870 ساعة، والتي تضمنت دورات تدريبية تم إعدادها من قبل معهد الدراسات المصرفية وكذلك برامج تطوير الموظفين الجدد التي يتم إعدادها من قبل البنك سنوياً.

## إعداد وتطبيق نظام فعال لإدارة الأداء

يهدف هذا البرنامج إلى إعداد وتطبيق نظام لإدارة الأداء والذي يعمل على تدعيم رسالة البنك وذلك من خلال تقييم الأداء بواسطة نظام إلكتروني يقوم على فهم ومعرفة العلاقات بين مختلف مكوناته وتطوير استراتيجيات للربط بين المكونات داخل إطار يعمل على دعم نظام إدارة الأداء بالبنك.

## برنامج التطوير والتعاقب الوظيفي

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتطبيق خطة فاعلة للتعاقب الوظيفي تقوم على تحديد الاحتياجات والمتطلبات الحالية والمستقبلية للبنك ومساعدة البنك في التحول من الخطة التفاعلية القائمة على وجود بديل للموظف إلى حل استراتيجي فعال وكذلك تعزيز الإدراك والوعي بأهمية متابعة وتطوير أداء الموظفين أصحاب الكفاءات العالية والحفاظ على تلك الكفاءات والكوادر الهامة وما لذلك من أثر إيجابي على تعزيز خطة التعاقب الوظيفي. كما هدف البرنامج إلى تحديد الاحتياجات والمتطلبات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالهيكل التنظيمي للبنك والتي تعد ضرورية لنجاح البنك، مع توضيح دور خطة التعاقب الوظيفي والخطة القائمة على وجود بديل للموظف في نجاح وتقدم البنك.

## إدارة شئون الموظفين

تضطلع إدارة شئون الموظفين بمسؤولية تقديم المساعدة لجميع موظفي البنك لضمان فاعلية وكفاءة الأعمال والخدمات المقدمة لهم.

وتقوم إدارة شئون الموظفين بالعديد من المهام المتعلقة بمساعدة وخدمة الموظفين فيما يتعلق بإصدار مختلف أنواع الشهادات التي قد يطلبها الموظفون وإعداد مختلف إجراءات شئون الموظفين (مثل تعيين الموظفين الجدد وتأكيد تعيينهم ونقل الموظفين بين الإدارات والترقيات وتعديل الرواتب والزيادة السنوية وإعادة تحديد المسمى الوظيفي والمهام الوظيفية والأمور المتعلقة بالبدلات) والتأكد من الاحتفاظ بنظم حفظ الملفات بالشكل الذي يضمن تحديثها والاحتفاظ بسجلات الملفات الشخصية للموظفين والتأكد من تحديثها والاحتفاظ بها بصورة آمنة.

من ناحية أخرى، فقد تم تطبيق نظام البوابة الإلكترونية للخدمة الذاتية للموظفين في شهر مارس 2015 وذلك كجزء من نظام المعلومات الإدارية الخاص بالموارد البشرية «MYSTRO» والذي يساعد الموظفين في الدخول على وحدة النظام الإلكتروني المتعلقة بأجازات الموظفين من خلال نظام الخدمة الذاتية للموظفين.

## إدارة التدقيق الداخلي

تضطلع إدارة التدقيق الداخلي بدوراً رئيسياً يتمثل في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالتأكدات اللازمة القائمة على أسس مستقلة بشأن مدى ملائمة وفاعلية الضوابط الرقابية الداخلية لكافة العمليات وإجراءات العمل داخل البنك. وقد قامت إدارة التدقيق الداخلي بالاضطلاع بهذا الدور متبعة في ذلك أحدث التقنيات والأدوات المطبقة في مجال التدقيق الداخلي.

قامت إدارة التدقيق الداخلي خلال عام 2015 بالتحول نحو تطبيق استراتيجية تعتمد كلياً على التدقيق القائم على تحديد المخاطر والحد منها والتي تم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعتمد تلك الاستراتيجية على إجراء تقييمات سنوية للمخاطر لكافة وحدات الأعمال مع تحديد الإجراءات والنظم الخاضعة للتدقيق على نطاق البنك ككل.

كما قامت إدارة التدقيق الداخلي بتطوير نظام المراقبة لمتابعة التطبيق الفوري للإجراءات المتفق عليها وفقاً لتوصيات إدارة التدقيق الداخلي والتي يتم التأكيد عليها في تقارير التدقيق النهائية. ويهدف هذا النظام بشكل رئيسي إلى تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير كاملة بشأن مدى الإنجاز المحرز بشأن تطبيق الإجراءات المتفق عليها.

وبالإضافة إلى مهام التدقيق التي تتم بشكل مخطط والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، فإن مهام وأعمال إدارة التدقيق الداخلي تتضمن أيضاً إجراء التحريات اللازمة بشأن الحالات التي قد تتطلب ذلك والتي تحدث على نحو غير منظم وبشكل غير متكرر. علاوة على ذلك، تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمال المتابعة المستمرة عن طريق استخدام الحلول التقنية لإعداد وتقديم تقارير دورية حول الاستثناءات ورفعها إلى الإدارة العليا وذلك في إطار الإجراءات الفاعلة المتعلقة بكافة أنشطة وأعمال البنك.

## إدارة الإلتزام والحوكمة

تهدف إدارة الإلتزام والحوكمة بشكل أساسي تجنيب البنك من أي مخاطر مرتبطة بعدم الإلتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المتمثلة أساساً ببنك الكويت المركزي. وتتعامل الإدارة مع هذه المخاطر من خلال التحقق بشكل مستمر من توافر السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة متطلبات الجهات الرقابية كما تعني الإدارة بإتخاذ الترتيبات اللازمة لتعزيز إجراءات البنك والتعامل مع كافة التطورات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن مراقبة ومتابعة مدى إلتزام البنك بقواعد الحوكمة السليمة. وتشتمل إدارة الإلتزام والحوكمة على الوحدات التالية:

**وحدة الإلتزام:** وهي معنية بإتخاذ الإجراءات التي تكفل إلتزام البنك بالمتطلبات الرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنيب البنك لأي مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام وذلك من خلال مساعدة إدارات البنك المختلفة على فهم وتطبيق التعليمات الرقابية والإلتزام بمتطلبات تلك الجهات.

**وحدة مكافحة غسيل الأموال:** وهي مسئولة عن تطبيق التشريعات السائدة والتعليمات الرقابية القائمة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. ويحرص البنك على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع إستغلاله في تمرير المعاملات المشبوهة.

**وحدة الحوكمة:** وهي معنية بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية في مجال قواعد الحوكمة السليمة، حيث تقوم الوحدة بمتابعة والتحقق من مدى قيام البنك بتطبيق القواعد المشار إليها، وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة. كما تقوم الوحدة بمتابعة كافة الملاحظات المثارة من السلطات الرقابية، للتأكد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

وتقوم الإدارة بالتنسيق والتعاون مع كافة إدارات البنك من جهة، ومع مسئولو بنك الكويت المركزي من جهة أخرى، وذلك بغرض التحقق أن المتطلبات القانونية والرقابية يتم تطبيقها من إدارات البنك المختلفة بالصورة المطلوبة.

وقد تميز العام 2015 بمجموعة من التحديات التي تطلبت جهوداً مضاعفة حتى يمكن التعامل معها بالصورة الملائمة وبما يجنب البنك من أي مخاطر مرتبطة بعدم مواجهة تلك التحديات، نذكر منها:

- التزايد المستمر للمتطلبات الدولية والمحلية في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حيث شددت كافة المؤسسات العامة والخاصة في دول العالم من إجراءاتها في مجال مكافحة العمليات المشار إليها، الأمر الذي تطلب العديد من الإجراءات التحوطية من البنك لتعزيز جهوده في الإلتزام بتلك المتطلبات.
- تعزيز وتطوير النظم الآلية المطبقة لمراقبة كافة العمليات التي تتم من خلال البنك للتحقق من سلامتها وعدم وجود شبهات فيها.
- متطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرار الوزاري الصادر بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ومعرفة العملاء Know Your Customer وغيرها من الإجراءات المعمول بها في البنك وتم الإتفاق مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك في تنفيذ متطلبات القانون والقرار المذكورين، كما تم تصميم نظام آلي لتسهيل متابعة الإلتزام بالقانون المذكور والقرارات الصادرة بشأنه.
- التعامل مع مختلف التعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية ومنها تلك الصادرة خلال عام 2015 وتطوير نظام المتابعة في الإدارة لمعالجة أي ملاحظات لدى تلك الجهات بصورة سريعة مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي تكرارها.
- تعزيز كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في البنك.
- تعزيز ثقافة الحوكمة والإلتزام لدى المسئولين والعاملين في البنك بمختلف درجاتهم من خلال تعميم التعليمات الرقابية والتواصل معهم لغرض فهم تلك التعليمات وكيفية تطبيقها.

## الإدارة القانونية

تهدف الإدارة القانونية في البنك إلى حماية حقوقه ومصالحه وهي تسعى للوصول إلى ذلك الهدف بتسخير كل طاقتها وقدراتها الفنية والإدارية للمحافظة على حقوق البنك ومصالحه أمام القضاء وغيره.

ومن أجل ذلك، تقدم الإدارة القانونية كافة الخدمات القانونية والمساعدات القضائية لكافة الإدارات والفروع المختلفة بالبنك حتى تتمكن من إنجاز أعمالها اليومية بشكل قانوني يحفظ حقوق البنك ويحافظ على سمعته.. كما تقوم الإدارة القانونية بمتابعة التحصيل بشأن عملاء البنك المتعثرين واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة نحو العملاء المخلفين وذلك للوصول معهم إلى الحلول التي تضمن المحافظة على حقوق البنك.

وتتضافر جهود الإدارة القانونية مع كافة إدارات البنك لتحقيق مصالح البنك وفقاً للخطة الاستراتيجية التي أرسى مبادئها مجلس إدارة البنك وذلك بهدف الوصول بالبنك إلى مركز ريادي بين البنوك الكويتية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الإدارة القانونية تقوم بإعداد العقود والاتفاقيات اللازمة لسير العمل كما تسعى بكل جهدها من خلال كوادرها الفنية إلى تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح البنك وإلى إزالة كافة المعوقات التي تعرقل سير العمل بإدارات البنك المختلفة.

وتمثل الإدارة القانونية البنك لدى كافة الجهات القضائية بمختلف درجاتها وكذلك لدى مختلف الجهات الحكومية كوزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال بالإضافة إلى حضور اجتماعات لجنة المستشارين القانونيين في اتحاد المصارف وغيرها، وذلك من أجل الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهميه والعاملين به.

## إدارة الإعلان والعلاقات العامة

كان عام 2015 عاماً حافلاً بالنشاطات الاجتماعية بالنسبة لإدارة الإعلان والعلاقات العامة ولطالما ساهمت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك في رعاية تلك الأنشطة، حيث عمدت الإدارة إلى ترسيخ مكانة البنك التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة وكذلك الأنشطة المختلفة في شتى مجالات العمل الخيري ومن ثم المساهمة في إبراز مسؤولية البنك الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

لقد برز الدور والنشاط الفعال لإدارة الإعلان والعلاقات العامة خلال العام 2015 وذلك من خلال المشاركة والرعاية التي قدمها البنك للعديد من الأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية، إيماناً من البنك أنه جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع الكويتي وأن دعم علاقة البنك المجتمعية مع كافة مؤسسات المجتمع المدني هو النجاح الحقيقي الذي يسعى له الجميع على حد سواء.

لقد كان لإدارة الإعلان والعلاقات العامة دوراً فعالاً في مجال الرعاية والدعم والمساهمة في كافة الفعاليات المجتمعية والإنسانية على مدار السنة وقد تجلّى هذا الدور خلال شهر رمضان الفضيل والذي حفل بالعديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية التي نظمها البنك ومن أبرزها حملة "ساهم بمصحف ينير حياة كفيف" بهدف المساهمة في طباعة مصاحف بطريقة "برايل" للمكفوفين وذلك بالتعاون مع جمعية المكفوفين الكويتية، كما نظمت الإدارة العديد من الزيارات الإنسانية لمختلف فئات المجتمع ومن أبرزها الزيارة التي نظمتها لجرحي التفجير الإرهابي الأثم على مسجد الإمام الصادق في مختلف المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والتي كان من أهم أهدافها الإطمئنان على حالة الجرحى الصحية وشد أزهم لتخطي هذه المحنة.

من ناحية أخرى فإن المبادرة الإنسانية التي تقوم بها الإدارة سنوياً ضمن حملة "هون عليهم" الموجهة لخدمة فئة عمال النظافة والبناء المتواجدين في الشوارع بمواقع عملهم خلال فصلي الصيف والشتاء مازالت تحقق نجاحاً لافتاً وتستقطب العديد من المتابعين على صفحات البنك ببرامج التواصل الاجتماعي المختلفة.

وجرياً على عاداته السنوية، قام البنك بإصدار الرزنامة السنوية التي ارتبطت بالتراث الكويتي وأصبحت سمة مميزة ذات طابع خاص بالبنك يقدم البنك من خلالها صوراً حية لعادات وتقاليد الأبناء والأجداد في الماضي. وعلى نحو مستمر قامت الإدارة بإطلاق حملة "يا زين تراثنا" وذلك تجاوباً مع النجاح الكبير الذي حققته هذه الحملة في الأعوام السابقة والرامية إلى إحياء التراث الكويتي القديم.

أما على الصعيد الداخلي فقد واصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة تعاونها المثمر والبناء مع الإدارات المختلفة في البنك من خلال تنظيم الحملات والأنشطة والفعاليات للخدمات المصرفية والعروض التسويقية التي يقدمها التجاري لعملائه باستمرار، ولطالما كان للإدارة أيضاً الدور الإيجابي والبناء في خلق أجواء تسودها المودة والألفة بين جميع العاملين وذلك من خلال تنظيم الإحتفالات بالعيد الوطني والتي شارك بها جميع المسؤولين والموظفين للتعبير عن مدى سعادتهم بهذه المناسبة العزيزة على قلوب الجميع، كما نظمت الإدارة معرض "هواة التجاري" لعام الثاني عشر على التوالي والخاص بموظفي البنك وعائلاتهم لدعم أنشطتهم ومواهبهم المتعددة وعرض أعمالهم ومنتجاتهم.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري الكويتي في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة و شاملة فقد أصدرت إدارة الإعلان والعلاقات العامة كتيب خاص يتضمن جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية المتنوعة التي قامت الإدارة بتنظيمها ورعايتها والمساهمة فيها خلال العام 2015.

# قواعد ونظم الحوكمة



في إطار متطلبات الحوكمة وفق المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص ، فقد سبق وأن أرسى البنك التجاري الكويتي ومنذ سنوات عديدة قواعد ونظم حوكمة رشيدة تأخذ بالاعتبار كافة التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي عبر السنوات السابقة، وهذه القواعد والنظم تعتبر عنصراً فاعلاً في تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك.

ويستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته في هذا المجال مستهدفاً التطبيق الفعال للمعايير والتعليمات الصادرة في شأن قواعد ونظم الحوكمة ، وحماية البنك ومصالحه ومصالح مساهميه ودائنيه والعاملين فيه وكافة الأفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك ، فضلاً عن التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تخص البنك ، كما تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتطوير النظم واللوائح والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

## ثانياً: مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من عشرة (10) أعضاء ، وفيما يلي نبذة عنهم:

### السيد/ علي موسى الموسى – رئيس مجلس الإدارة

- كويتي من مواليد 25 أبريل 1947 حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة / الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1970 . وتمتد خبرة السيد / علي موسى الى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها :
- وكيل وزارة التخطيط المساعد لشؤون التخطيط من 1976 وحتى 1982
- أسس الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية سنة 1984 وأداره من 1984 وحتى 1992
- نائب محافظ بنك الكويت المركزي من 1992 وحتى 1998
- وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من 1998 وحتى 1999

بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان ، كعضوية المجلس الأعلى للتخطيط ، مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ، مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة الكويت) ، لجنة تنمية الصناعة والمجلس الأعلى للتعليم ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) وغيرها ، فضلاً عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمنشآت المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شغل السيد / علي موسى عضوية عدة مجالس إدارات شركات منها :

- الشركة الكويتية للاستثمار
- رئيس مجلس الإدارة في شركة معرض الكويت الدولي
- البنك المغربي للتنمية الاقتصادية (المغرب)
- البنك العربي اليوناني (اليونان)
- شركة ناقلات النفط الكويتية
- مؤسسة معاهد التعليم والتدريب الأهلي
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة مجموعة الأوراق المالية
- شركة المستثمر الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بنك فينشر كابيتال (البحرين)
- شركة فينشر كابيتال للاستثمار (السعودية)
- الشركة التجارية العقارية

وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / علي موسى يرأس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة .

## الشيخ أحمد دعيج جابر العلي الصباح – نائب رئيس مجلس الإدارة

كويتي من مواليد 30 نوفمبر 1978 حاصل على بكالوريوس اقتصاد وتمويل مايو 2000 / جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ماجستير في الإدارة / يناير 2008/كلية الكويت ماسترخت لإدارة الأعمال وقد شغل الشيخ أحمد الصباح المناصب التالية خلال عمله.

- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001-2003
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 الى 2010
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010-2012

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن الشيخ أحمد الصباح يرأس لجنة الحوكمة المنبثقة وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة. كما يرأس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية.

## السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

كويتي من مواليد 1 أبريل 1943 حاصل على بكالوريوس علوم سياسية سنة 1966 جامعة القاهرة وتمتد خبرة السيد/ عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي، حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي :

- سوريا من عام 1981 إلى 1985
- مصر من عام 1985 إلى 1992
- اسبانيا من عام 1992 الى 1995
- جمهورية لبنان من عام 1995 إلى 1998
- الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006
- سويسرا من عام 2006 الى 2008

كما شغل السيد / عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور ( شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 – 2007 . وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 فقد شغل السيد/ عبدالرزاق الكندري منصب نائب رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة من 29 أبريل 2012 الى 4 ابريل 2015، وحالياً يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت و عضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي

كويتي من مواليد 1 يوليو 1953 حاصل على بكالوريوس – هندسة ميكانيكية من جامعة وسكانس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975 وحاصل على ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار من جامعة وسكانس/ الولايات المتحدة عام 1979 ودكتوراه إدارة الأعمال/التمويل من الجامعة الأمريكية في لندن عام 2006.

خبرة كبيرة تهاهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع وجاء جانب كبير منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار ، حيث شغل منصب نائب رئيس أول ، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011. ويشغل حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركات مساهمة أخرى بالإضافة إلى ممارسته عدة أنشطة تجارية خاصة .

وبالإضافة إلى كونه عضواً في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / عبد الرحمن العلي يرأس لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## السيد/ بدر سليمان عبدالله الأحمد

كويتي من مواليد 8 يوليو 1956 حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة / جامعة الكويت عام 1980 ، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983 . وتمتد خبرة السيد / بدر الأحمد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب ومنها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983-1985)
- مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية ( بالرياض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري
- محلل ميزانيات الشركات/ سوق الكويت للأوراق المالية (1985-1986)
- نائب مدير إدارة التمويل/ الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986-2002)
- مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007-2008)
- مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه
- نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي 2010/4/7 إلى 2010/5/11
- رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23
- عضو مجلس الإدارة من تاريخ 2011/3/23 حتى 2012/4/29.

وبالإضافة إلى عضويته الحالية في مجلس إدارة البنك ابتداءً منذ 25 يونيو 2013 ، فإن السيد / بدرالأحمد يراس لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة ، فضلاً عن عضويته في مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنة 2000 وحتى تاريخه.

### **الواء. م. دكتور/ أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري**

كويتي من مواليد 12 مايو 1962 حاصل على ليسانس حقوق وشريعة من جامعة الكويت سنة 1986 كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري من أكاديمية الشرطة / مصر عام 1993/1994 وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 جامعة القاهرة / مصر ودكتوراه في الحقوق ( القانون العام - إداري ) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور أرشيد إلى سنوات عديدة وشغل عدة مناصب منها:

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني 1994-2007
- مستشار سمو رئيس الحرس الوطني 2007-2008

كما شغل الدكتور أرشيد الحوري عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من 2010 - 2013 ، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريب بجامعة الكويت - كلية الحقوق خلال الفترة 2012-2013.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك ابتداءً منذ 6 يوليو 2013 ، فإن الدكتور/إرشيد الحوري يشغل عضوية لجنة التدقيق و لجنة الترشيحات و المكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ياكو الطبية.

### **السيد/ مساعد نورمي مساعد الصالح**

كويتي من مواليد 30 يناير 1977 حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة سافول ، الولايات المتحدة الأمريكية Suffolk University, USA . وكان أيضاً زميل جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية. قد عمل السيد مساعد في عدة شركات ومؤسسات اكتسب خلال 17 عام خبرات في مجالات مختلفة كالإستثمار والعقار والخدمات الاستشارية وإدارة الشركات والبنوك.

- يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات
- نائب رئيس مجلس ادارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة المشاريع الوطنية القابضة
- تم تكريمه من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) باعتباره احد الشخصيات القيادية العالمية الشابة
- عضو في منظمة الرؤساء الشباب عن السنوات العشر السابقة
- عضو سابق في مجلس ادارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين
- خبرة مصرفية سابقة مع بنك Banque Baring Brothers و First International Merchan Bank

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014 ، فإن السيد / مساعد الصالح يشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة ادارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

### **السيد/ حازم مشاري خالد الخالد**

كويتي من مواليد 25 مايو 1973 حاصل على بكالوريوس العلوم في ادارة الاعمال من الجامعة الامريكية في واشنطن دي سي عام 1996 ، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة والائتمان والتحليل المالي . للسيد حازم خبرة عملية ممتازة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية:

- مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم 2000-2005
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للالبان من 2005 وحتى تاريخه
- الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد من 2005 و حتى تاريخه
- عضو مجلس ادارة شركة التسهيلات للتمويل العقاري من 2008 و حتى تاريخه

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015 ، فإن السيد / حازم يشغل عضوية كل من لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## الآنسة/ رشا يوسف حسين العوضي

كويتية حاصلة على بكالوريوس مجال المحاسبة والمراجعة (1992 جامعة الكويت)، كما أنها مدقق حسابات معتمد ، تاجر أسهم معتمد ، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، ومحاسب معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين، ومسئولة تنفيذية في تي ماس للاستشارات الدولية. الآنسة/ رشا فضلا عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الاستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية المناصب التالية:

- نائب الرئيس الأول في شركة تمويل الإسكان منذ 2006 حتى تاريخه
- نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (2006-2000)
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (1999-1998)
- ضابط أول في الشركة الكويتية للاستثمار (1998-1997)
- ضابط استثماري في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1996-1992)

وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً :

- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للاستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها
- عضوية مجلس إدارة شركة البحرين الأولى للتنمية وعضوية اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق فيها
- عضوية لجنة الاستثمار لشركة الإسكان للتمويل

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 2015/4/4 فإن الآنسة/ رشا العوضي تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## السيدة/ منى موسى جعفر الصراف

- كويتية حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب - قسم اللغة الإنجليزية - (1987 جامعة الكويت). لديها خبرة طويلة في العمل المصرفي والمالي بدولة الكويت، حيث شغلت المناصب التالية:
- استشاري إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الدولي (مايو- سبتمبر عام 2011)
  - رئيس الخدمات المصرفية الخاصة - ومساعد المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان 2010-1998
  - مدير خدمات العملاء في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1995-1993)
  - مدير العمليات في قسم الخدمات المصرفية في البنك الأهلي (1992-1987)

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 2015/4/4 فإن السيدة/ منى الصراف تشغل عضوية كل من لجنة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

في إطار تأصيل الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمسة لجان منبثقة عن المجلس ، أربعة منها لجان غير تنفيذية ، وفيما يلي نبذة عن مهام ومسئوليات وصلاحيات كل لجنة من اللجان المشار إليها:

### لجنة الحوكمة

الشيخ/ أحمد دعبج الصباح رئيساً للجنة

السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي

الآنسة/ رشا يوسف العوضي

السيد/ حازم مشاري الخالد

وفيما يلي أهم اختصاصات اللجنة:

- إعداد وتحديث دليل حوكمة شامل يتم اعتماده من مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك، على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة كحد أدنى.
- التحقق من قيام البنك بتطبيق القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة من خلال إجراء تقييم سنوي لها ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- اقتراح أي تعديل على النظام الأساسي للبنك.
- تحديد دور ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين واستقلالتهما.
- اقتراح السياسات التي تكفل تكامل قواعد الحوكمة كميثاق المعايير المهنية والقيم السلوكية وأخلاقيات العمل، أو منع استغلال المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية، والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح ، والسرية المصرفية وأمن المعلومات، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

## لجنة إدارة المخاطر

السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي رئيساً للجنة

السيد/ مساعد نوري الصالح

السيدة/ منى موسى الصراف

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

- مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك ، وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها واعتمادها من مجلس الإدارة.
- الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة والزميلة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة لاعتماده.
- مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج اختبارات الضغط.

## لجنة التدقيق

السيد/ بدر سليمان الأحمد رئيساً للجنة

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري

الآنسة/ رشا يوسف العوضي

السيد/ حازم مشاري الخالد

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية.
- الإشراف على ودعم استقلالية وظيفية التدقيق الداخلي.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات.
- التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لعام 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وقانون هيئة أسواق المال والقرارات الصادرة عنها، والقرارات الصادرة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

## لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري رئيساً للجنة

السيد/ بدر سليمان الأحمد

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة :

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية المجلس ، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة للعضوية.
- إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة.
- التأكد أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة
- مراجعة سياسة المكافآت في البنك قبل عرضها على المجلس والإشراف على تطبيقها واقتراح تعديلها إذا تطلب الأمر، مع الأخذ بالاعتبار الشركات المالية التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة منح المكافآت ، أو حسب طلب المجلس ، ويمكن إجراء ذلك من خلال إدارة التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
- تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت في تحقيق أهدافها.
- التأكد أن الإدارة التنفيذية في البنك قد وضعت أنظمة وإجراءات محكمة وآلية إشراف فاعلة لضمان تطبيق تعليمات البنك المركزي وقرارات مجلس الإدارة بالنسبة للمكافآت.

- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص مستوى ومكونات مكافآت العضو المنتدب ورئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعدوه ، وأي وظيفة أخرى يحددها المجلس.
- التحقق أن سياسة المكافآت وممارسات منح المكافآت لدى البنك ولدى الشركات المالية التابعة للبنك متماشية مع قواعد الحوكمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي.

## لجنة القروض

السيد / علي موسى الموسى رئيساً للجنة  
الشيخ / أحمد دعيج الصباح  
السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري  
السيد / مساعد نوري الصالح  
السيدة / منى موسى الصراف

وتختص اللجنة ، وفق نظام الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة، بما يلي:

- مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية.
- مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول ، وتلك المقررة للتعامل مع الأطراف المقابلة من البنوك.
- مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي.
- مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية.
- منح الموافقات الأخرى المتصلة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة.

وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

## رابعاً: اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

فيما يلي عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2015 مع بيان مشاركة الأعضاء فيها.

مجموع اجتماعات الأعضاء	لجنة القروض	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	اجتماعات مجلس الإدارة	
	52	2	7	7	5	20	إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2015
	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة						أعضاء مجلس الإدارة
71	51				2	18	علي موسى الموسى
72	48			3	3	18	الشيخ أحمد الصباح
63	44	2				17	عبدالرزاق الكندري
41	12			7	3	19	عبدالرحمن العلي
25		1	6			18	بدر الأحمد
28		2	5	2	2	17	أرشيد الحوري
57	34		2	2	2	17	مساعد الصالح
44	32			2		10	منى الصراف
17			4		2	11	رشا العوضي
13			2		3	8	حازم الخالد
6			2			4	ماجد عوض
10			2		2	6	محمود بهباني
15	10					5	شكري العنزي
2						2	خالد العلي

- تم إنتخاب مجلس إدارة جديد بتاريخ 2015/4/4 ، حيث إنضم إلى المجلس كل من السيد/خالد العلي ، السيدة/منى الصراف والأنسة/رشا العوضي ، بدلا من السيد/ ماجد عوض ، الدكتور/ محمود بهباني ، السيد / شكري العنزي.

- في ضوء إستقالة السيد / خالد العلي بتاريخ 2015/5/3 ، تم إستدعاء عضو الإحتياط الأول السيد / حازم الخالد للإنضمام إلى مجلس الإدارة.
- تم إعادة تشكيل اللجان في ضوء المتغيرات أعلاه.

## خامساً: الإدارة التنفيذية

### الآنسة/ إهام يسريء محفوظ رئيس الجهاز التنفيذي

شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. انضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية ، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك ، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010 ، وفي إبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك ، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014 .  
وقبل التحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي ، عملت الآنسة إهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية ولديها خبرة مصرفية طويلة تناهز الثلاثون عاماً .

### السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح مدير عام – قطاع الائتمان التجاري

شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت تتمتع بخبرة تتجاوز 27 عاماً في مجال الائتمان التجاري ، والتحق بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة / سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك كما أنها عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات وتشارك في اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وتمثل البنك في مجلس إدارة شركة الفنادق الأولى. كما تم تكليفها إعتباراً من 9 ديسمبر 2015 بمهام مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد .

### السيد/ عدليء عبد الله غزال مدير عام الخزينة والإستثمار

شهادة بالكالوريوس في التجارة ، التحق بالعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 40 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام – قطاع الخزينة والاستثمار وهو عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة المطلوبات والموجودات.

### السيد/ يعقوب حبيب الإبراهيم مدير عام الالتزام والحوكمة

شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف من الولايات المتحدة الأمريكية. إنضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 مستنداً إلى خبرة تناهز الـ 33 عاماً جاء معظمها أبان عمله في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية ، وشغل عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلاً عن شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية والمشاركة في عدة لجان محلية وإقليمية. كما شغل منصب أمين سر مجلس الإدارة وكافة اللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من خلال الفترة من ديسمبر 2014 حتى نوفمبر 2015. وبالإضافة إلى مسؤولياته كمدير عام للالتزام والحوكمة ومكافحة غسل الأموال ، فإن السيد/ يعقوب الإبراهيم يشغل رئاسة لجنة المشتريات والعطاءات ، كما أنه الناطق الرسمي بإسم البنك ، فضلاً عن كونه أمين سر لجنة الحوكمة في البنك.

### السيد/ مسعود الحسن خالد مدير عام إدارة الرقابة المالية

شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة بنجاب – لاهور – باكستان وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان . محاسب لديه خبرة تتجاوز 24 عاماً في مجال العمل المصرفي منذ التحاقه بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 ويتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي. والسيد مسعود عضو في لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك.

## السيد/ بول داود مدير عام – العمليات بالوكالة

شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كندي ويسترن – الولايات المتحدة الأمريكية. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1981 ولديه خبرة تتجاوز 34 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع ، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تعيين السيد بول مدير عام بالوكالة لقطاع العمليات.

## السيد/ تان تان ثونج مدير عام – الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

شهادة البكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد مع مرتبة الشرف ، كما حصل على شهادة مدير مخاطر مالية من قبل الاتحاد الدولي للمهنيين في مجال المخاطر وكذلك رخصة مخطط مالي معتمد. أنضم إلى البنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2012 كمستشار لرئيس مجلس الإدارة ، ويقوم حالياً بالإشراف على الأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة ، كما سبق تكليفه بالإشراف على الأعمال المتعلقة بالمخطط الإستراتيجية والتخطيط في البنك . السيد ثونج لديه خبرة أكثر من 23 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية والبنوك بصفة عامة منها 19 سنة في مجالات إدارة المخاطر وتطوير أدوات الرقابة الداخلية وكذلك في مجال المنتجات وأنشطة الأعمال المصرفية المبتكرة. كما أنه عضو في كل من لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخصصات ولجنة الإدارة .

## السيد/ جينس تانج بيدرسين رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

انضم السيد ينز للبنك في عام 1981، ولديه خبرة متنوعة فوق ٠٤ سنة في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الإدارية في بيئات مصرفية مختلفة. عمل لدى بنك دن دانسك الدانماركي، ثم انتقل للعمل لدى البنك التجاري الكويتي، كما أنه عضو في مجموعة المستخدمين في الكويت ومستشار التقنية المصرفية في KNET ، وحصل على شهادة تقديرية في إعادة تشغيل نظام تكنولوجيا المعلومات إلى البنك بعد تحرير دولة الكويت. والسيد ينز عضو في لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات.

## السيد/ أحمد محمد فرحات رئيس إدارة التدقيق الداخلي

شهادة البكالوريوس في التجارة من كلية التجارة جامعة القاهرة عام 1994. كما انه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق انظمة رقابة داخلية و شهادة محلل مخاطر و شهادة فاحص اعمال الاحتيال و التزوير . انضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس ادارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 اكتوبر 2015 ، مستتدا إلى خبرة تمتد لنحو 20 سنة في مجال التدقيق الداخلي وأسس ومبادئ الحوكمة السليمه وإدارة المخاطر ، كما له خبرة في مجالات اعمال البحث والتحري المتعلقة بالعمليات الاحتياطية في البنوك والمؤسسات المالية . وقد عمل السيد احمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والامارات العربيه المتحد و مصر .

## السيد/ سياما سوندار بارفاندرج رئيس إدارة المخاطر بالوكالة

شهادة البكالوريوس في العلوم وعضو معتمد في المعهد الهندي للمصرفيين حاصل على العديد من الدورات المهنية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر وإدارة الائتمان . تمتد خبرة السيد سياما الى 32 عاماً في المجال المصرفي حيث جانب كبير منها يرتبط بمخاطر الائتمان . ابتدأ مشواره البنكي في بنك الهند كموظف في الفروع وترقى على مدى 11 عام ليصبح نائب مدير الائتمان في فرع حيدرآباد ، كما عمل في بنك اندسلند -الهند- كمساعد نائب الرئيس ومحلل ائتماني. ويعمل السيد سياما في البنك منذ عام 2007 كرئيس وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ويتولى حالياً مسؤولية رئيس ادارة المخاطر بالوكالة وهو عضو في معظم اللجان التنفيذية في البنك ، كما يشارك بشكل دائم في إجتماعات مجلس الإدارة ولجنتي المخاطر والقروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

## السيدة / منه حسين العبد الرزاق مدير عام إدارة الموارد البشرية

شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الكويت، انضمت إلى البنك التجاري الكويتي في شهر نوفمبر 2015 كمدير عام لإدارة الموارد البشرية مستتدة الى خبرة عملية تمتد لنحو 23 سنة في مجالات الموارد البشرية والإعلام وتطوير الأعمال.

عملت السيدة منى في عدة مناصب في القطاعين العام والخاص في دولة الكويت منها عملها كمستشار اعلامي لوزير التجارة والصناعة في دولة الكويت ، ومدير الموارد البشرية في مشروع تونسي بليرلدى حكومة دولة الكويت (مكتب رئيس مجلس الوزراء ) ، وإدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي . كما عملت لفترة طويلة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، هذا بالإضافة إلى عملها في مؤسسات أخرى في دولة الكويت.

## سادساً: المساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم عن 5 % من رأس مال البنك كما فيه تاريخ 2015/12/31

شركة الشرق القابضة . 23.136 %  
شركة مجموعة الأوراق المالية - حساب العملاء . 44.249 %

## سابعاً: مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال عام 2015

تم إعداد السياسة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2013/6/18 وسيتم مراجعتها كل ثلاث سنوات أو كلما استدعى الأمر ذلك . وبناء عليه سيتم مراجعة السياسة المذكورة من قبل اللجنة ومجلس الإدارة بتاريخ 2016/6/18 إلا إذا استدعت ظروف تحتم مراجعتها قبل ذلك التاريخ .

### ملخص عن سياسة المكافآت

#### أهداف سياسة المكافآت

- تبني وتطوير سياسة مكافآت مؤثرة وإيجابية تتوافق وإستراتيجية البنك ومخاطره .
- استقطاب والحفاظ على العمالة المؤهلة والقادرة على القيام بالمهام المطلوبة .
- ربط سياسة المكافآت مع أداء البنك ومخاطر العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل .

### أهم ملامح سياسة المكافآت

- يتبنى البنك سياسة مكافآت تشتمل على كافة العاملين في البنك من خلال تطبيق نظام يقوم على تصنيف وتقييم وتوصيف كافة الوظائف وشغلها بالعاملين الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع النظام المشار إليه .
- الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت ، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في الجهاز المصرفي والمالي ، وذلك عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك .
- تنقسم المكافآت إلى قسمين ثابت ويتضمن الراتب والمكافآت والمخصصات الثابتة ، والقسم الثاني متغير ويرتبط بتقييم أداء الموظف . وبناء على قواعد الحوكمة المعمول بها فإن المكافآت المتغيرة تتضمن مكافآت ترتبط بأداء الموظف على مدى يصل إلى ثلاث سنوات وعلى المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي يقوم بها الموظف ، ومن ثم تطبق عليها قاعدة استرجاع المكافأة (Claw back) . علماً بأن المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تقتصر على المكافآت الثابتة ولا تتضمن مكافآت متغيرة .
- يجب تقييم كافة الموظفين بشكل سنوي وترتبط المكافآت المتغيرة بهذا التقييم .
- بالنسبة إلى الترقيات فجاناب تقييم الموظف السنوي ، يتم الأخذ بالاعتبار احتياجات البنك بالإضافة إلى مدى توفر أو استعداد الموظف على تطوير مهاراته في الجوانب المرتبطة بالمركز الوظيفي الجديد .
- وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك فإن إدارة الالتزام والحوكمة تتبع لجنة الحوكمة ، في حين تتبع إدارتي التدقيق والمخاطر كل من لجنة التدقيق واللجنة المخاطر على التوالي ، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء الإدارات المذكورة ، وليس لرئيس الجهاز التنفيذي أي دور في هذا التقييم . ومن ثم فإن الترقيات والمكافآت ، والتي تكون وفق ما تقرره الإدارة العليا في البنك ، تكون مبنية على ذلك التقييم .

### مجلس الإدارة

بلغت المكافآت الممنوحة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2015 ما مجموعه 529 ألف دينار كويتي وتأتي المكافآت المشار إليها في إطار المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .

### الإدارة التنفيذية

بلغ إجمالي مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي المدفوعة والمستحقة خلال العام 179,000 دينار كويتي .  
بلغت مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ، ومدير عام الائتمان التجاري ، ومدير عام الخزينة والاستثمار ، ومدير عام الإدارة المصرفية الدولية ، ومدير عام الالتزام والحوكمة ، ومدير عام إدارة المخاطر ، ومدير عام الرقابة المالية ورئيس التدقيق الداخلي 717,000 دينار كويتي .

ملاحظات	إجمالي المكافآت	العدد	الفئة
رئيس الجهاز التنفيذي وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي.	766,000 دينار كويتي	9	الوظائف التي تخضع لموافقة البنك المركزي
تشمل العاملين في مجال الرقابة المالية ورقابة المخاطر وإدارة الرقابة المالية.	782,000 دينار كويتي	35	العاملين في مجال الرقابة المالية ورقابة المخاطر
تشمل العاملين بإدارة الخدمات المصرفية للأفراد، التمويل التجاري، الخزنة والاستثمار، والإدارة المصرفية الدولية والعمليات.	6,250,000 دينار كويتي	333	العاملين في مجالات تحفها المخاطر

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي والمخصصات والحوافز الأخرى مثل السكن، مصاريف التنقل، التعليم، التأمين الصحي، تذاكر السفر، مكافأة نهاية الخدمة، المكافآت الخاصة المتفق عليها في عقود التوظيف.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تقتصر على المكافآت الثابتة ولا تتضمن مكافآت متغيرة.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات العاملين بالبنك.

### ثامناً: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بلغ إجمالي القروض الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في البنك والأطراف المتصلة بهم 154 ألف دينار ، فيما بلغت قيمة ودائعهم 674 ألف دينار كويتي. وتقضي سياسة البنك معاملة تلك القروض والودائع وأسعار الفائدة المتصلة بها كما هو الحال بالنسبة إلى بقية عملاء البنك دون أي تمييز أو معاملة تفضيلية.

### تاسعاً: مدء الالتزام بقواعد الحوكمة

- يلتزم البنك التجاري الكويتي بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة ، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد كافة اللوائح والسياسة الخاصة بقواعد الحوكمة كما جاءت في التعليمات المذكورة ، وخلال المهلة الزمنية المقررة.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة .
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقرير نتائجها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي ستعمل لتصويب أي مخالفة أو ملاحظة لتلك القواعد (إن وجدت) في أسرع وقت متاح.
- إن تقارير التدقيق الواردة من بنك الكويت المركزي تضمنت ملاحظة تتمثل بعدم شغل بعض الوظائف الرئيسية في البنك بالأصالة بالسرعة المطلوبة ، وقد تم التعامل مع هذه الملاحظة أخذاً بالإعتبار حرص البنك على اختيار الكفاءات المناسبة لشغل تلك الوظائف بالأصالة.
- غني عن البيان أن البنك التجاري يولي اهتماماً استثنائياً لأي ملاحظات قد تثار من قبل بنك الكويت المركزي بشأن تعليماته الخاصة بقواعد الحوكمة.

### عاشراً: شهادة مجلس الإدارة بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي فقد تم تكليف مكتب مراقب الحسابات بي دي أو (BDO) النصف وشركاه لمراجعة نظم الرقابة الداخلية لمصرفنا كما في نهاية عام 2014 ، وبناء على تقريره المعد في يونيو 2015 ، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركاته التابعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 ، والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 9 فبراير 2012 باستثناء بعض الملاحظات ، والتي لا تؤثر على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك . وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من البنك لمعالجة الملاحظات المشار إليها تعتبر مرضية.

وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- خلال عام 2014 تم رصد 24 ملاحظة تتركز بشكل أساسي بالنواحي الإجرائية (العمليات) ونظم التكنولوجيا والمعلومات ، حيث تضمن التقرير مجموعة من التوصيات لتعزيز تلك الإجراءات والنظم. ونوه أن البنك قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الملاحظات المثارة ، حيث تم تصويب 20 منها وجاري تصويب المتبقي منها وعددها أربعة فقط.
- إن موضوع نظم الرقابة الداخلية أحد البنود الدائمة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة التطورات في هذا المجال بصفة دورية للتحقق من تصويب الملاحظات المثارة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي ومعالجتها بصورة مناسبة وسريعة.



تليفون : +965 2242 6999  
فاكس: +965 2240 1666  
www.bdo.com.kw

برج الجوهرة، الدور السادس  
شارع خالد بن الوليد، شرق  
ص.ب: 25578، الصفاة 13116  
الكويت

## خطاب الرأي

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين  
البنك التجاري الكويتي  
شارع مبارك الكبير  
الصفاة 13029  
دولة الكويت

30 يونيو 2015

تحية طيبة وبعد،

## تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 16 مارس 2015، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع والشركة التابعة التالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014:

### ▪ شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة
- الخدمات العامة
- إدارة المخاطر
- وحدة شكاوي العملاء
- الرقابة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الإستراتيجية والتخطيط
- إدارة المنشآت والعقارات
- أنشطة الأوراق المالية
- سرية معلومات العملاء
- الحوكمة
- بيئة الرقابة العامة
- الخزينة والإستثمارات
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية الألكترونية
- الإعلان والعلاقات العامة
- الإلتزام التجاري
- العمليات
- الموارد البشرية
- الشؤون القانونية
- الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 22 فبراير 2015، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 بشأن الحوكمة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات و الأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تقل درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمور الموضوعية للتقارير المرفقة، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا في رأينا:

- أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 22 فبراير 2015،
- ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، و
- ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، تعتبر إجراءات مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



قيس محمد النصف  
مراقب حسابات – ترخيص رقم 38 فئة "أ"  
BDO النصف وشركاه

## إثنا عشر: إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطه المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 2012/6/20 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة العمليات والأنشطة الحالية للبنك وتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإفصاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة العليا للبنك.

وفي هذا السياق ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزاً في ذلك على ما يتمتع به البنك من متانة عناصر ميزانيته العمومية حيث تتنوع أنشطة أعماله المُدرة للدخل، هذا إلى جانب ارتفاع معدلات كفاية رأس المال التي يتمتع بها البنك ونسب السيولة المتوائمة مع طبيعة نشاطه واحتياجاته. وتعرض البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة الإفصاحات اللازمة.

### الميزانية العمومية

بلغ إجمالي الموجودات كما في نهاية السنة 4.0 مليار دينار كويتي، من ضمنها محفظة القروض البالغة قيمتها 2.3 مليار دينار كويتي، وتمثل القروض الممنوحة لقطاع الشركات نحو (78.5%) من إجمالي محفظة قروض البنك، تركزت في القروض الموجهة لعملاء القطاع العقاري، والقطاع التجاري وقطاع التشييد بنسب 22.5% و 11.7% و 7.9% على التوالي قياساً بإجمالي محفظة القروض، ومن ناحية أخرى بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد، والتي تتمثل في التمويل الاستهلاكي والمقسط، نحو (21.5%) من إجمالي محفظة القروض. ويلزم التتوية الي أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض قد بلغت 0.9% وهي تعد واحدة من أقل النسب على مستوى القطاع المصرفي الكويتي .

وجدير بالذكر أن بند الاستثمارات في الأوراق المالية قد شهد زيادة بنحو 130 مليون دينار كويتي (62%) مقارنة برصيد تلك الاستثمارات بالعام السابق ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى قيام البنك بالتوجه للاستثمار في السندات.

وفي المقابل فقد بلغ إجمالي المطلوبات 3.5 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت نحو 2.6 مليار دينار كويتي (73.5%). وانخفضت أرصدة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بنحو 209.9 مليون دينار كويتي (21%) ومن ثم بلغ إجمالي حقوق المساهمين 557.4 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 30 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2014.

### بيان الدخل

بلغت إيرادات البنك التشغيلية حوالي 136.2 مليون دينار كويتي. ويتمثل المصدر الرئيسي لربحية البنك في الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. وقد ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنحو 1.8 مليون دينار كويتي (5.6%)، فيما ارتفعت إيرادات توزيعات الأرباح بنحو 2.5 مليون دينار كويتي (111.2%). ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 27.2%.

### النسب الرقابية

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك 18.39% كما في نهاية ديسمبر 2015، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 12.5%، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.51% لتتجاوز بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة وهي 3%، وبلغت نسبة تغطية السيولة 138.5% لتتجاوز الحد الأدنى للنسبة المقررة وهي 100%.

### استعراض الأداء التاريخي للبنك

شهد صافي إيرادات الفوائد انخفاضاً طفيفاً خلال السنوات الأربع الماضية، بينما ارتفعت إيرادات الرسوم بنسبة 21% خلال الفترة سالفة الذكر. كما ساهمت الأرباح من بيع أوراق مالية بشكل جوهري في الإيرادات التي حققها البنك. وزادت المصاريف التشغيلية بنسبة بلغت 7% في المتوسط. ومن ثم فإن أرباح التشغيل تعتبر مستقرة إلى حد بعيد بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي حدثت بفعل هبوط أسعار النفط وكذلك الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السياسة الفعالة التي قد سبق وتبناها البنك نحو تكوين مخصصات مقابل خسائر القروض بهدف تنظيف محفظة القروض كانت قد تسببت في تذبذب مستويات الأرباح الصافية التي حققها البنك، إلا أن هذا الأمر قد شهد مزيداً من الاستقرار والتوازن في الوقت الحالي. من ناحية أخرى، فقد بذل البنك جهوداً حثيثة لتخفيف التركيز الجغرافي، حيث بلغت الأصول الكويتية ما نسبته 80% في عام 2015 بعد أن كانت 88% في عام 2012، وبشكل مماثل قام البنك بتوزيع محفظة القروض خلال الفترة المنصرمة. كما أن النمو في حجم الأصول يعتبر معتدل وبعيداً عن المخاطر وموزعاً على قطاعات النشاطات الأربعة المتمثلة في قطاع الائتمان التجاري، وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وقطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

## استعراض البيئة التشغيلية

شهدت البيئة التشغيلية المحلية تحسناً على خلفية ترسية عدد من مشاريع البنية التحتية الكبرى ضمن الخطة التنموية لدولة الكويت (2015 - 2020)، حيث تمت ترسية عدد من العقود بلغت قيمتها الإجمالية 32 مليار دولار أمريكي (وفقاً لتقديرات مجلة ميد MEED) على مدار عام 2015، وهو ما يمثل قوة دفع وتحفيز لأنشطة قطاع التشييد والبناء ونمو أنشطة الإقراض الموجه للقطاع الخاص. وقد حقق إجمالي النشاط الائتماني نمواً قدره 6.6% في شهر أكتوبر 2015 مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، كما حققت القروض الشخصية نمواً قوياً قدره 10.7%. وارتفع معدل الإنفاق الرأسمالي وكذلك كان هناك زيادة مطردة في الاستهلاك المحلي. ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي في تعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 لتبلغ نسبته 2.6% (وفقاً لتقديرات مؤسسة رصد الاعمال الدولية BMI).

على الرغم من ذلك، فقد ظل القطاع المصرفي المحلي يشهد حالة من الضغوط على هوامش تسعير التسهيلات استمرت لفترة طويلة من عام 2015 وذلك نظراً للمنافسة المتزايدة التي يواجهها القطاع من قبل البنوك الإقليمية مع تزايد نزعة البنوك تجاه المخاطر نحو الأنشطة الائتمانية المحلية. وعلى صعيد البنوك الإقليمية، فقد نشأت نزعة المخاطر نتيجة لارتفاع معدلات السيولة وانخفاض أسعار الفائدة معظم فترات عام 2015. ومع ذلك ومنذ بداية الربع الأخير من عام 2015، فقد أدى انخفاض أسعار النفط أيضاً إلى مزيد من الضغوط التي بدأت تظهر بصفة مبدئية على معدلات السيولة وما تبع ذلك من تراجع في حجم الودائع الحكومية الكبيرة في نهاية العام.

ويدرك البنك أن القطاع المصرفي الكويتي قد يتأثر بانخفاض الإيرادات المتأتية من النفط. وقد يشهد هذا الوضع مزيد من التأزم نتيجة الارتباط الكبير بين أسواق النفط والأسهم والعقار في الكويت. إن انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية والتراجع المحتمل في نمو أجور موظفي القطاع العام قد يؤثر على مستوى خدمة الدين. مع ذلك، تظل الكويت في وضع جيد لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتقلب الأوضاع الاقتصادية العالمية [ نظراً لتخفيض تسعير برميل النفط ضمن الموازنة العامة للدولة (سعر التعادل) وارتفاع حجم الاحتياطيات المتراكمة لديها ]، لتواصل الاستفادة من الوضع المريح للجهاز المصرفي وارتفاع الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية الجديدة والإصلاحات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استهدفت تحسين معدلات تدفق الاستثمارات للداخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى وجود تنوع اقتصادي - وهو ما يتم التأكيد والتركييز عليه في ظل تراجع الإيرادات النفطية - سوف تتيح للبنك فرص محتملة فيما يتعلق بالأنشطة الائتمانية.

أما على الصعيد العالمي، فإن الاقتصاد العالمي بات محفوفاً بالمخاطر نظراً للأوضاع المتقلبة التي تشهدها الأسواق المالية والتي تفاقمت حدتها نتيجة لتراجع أسعار السلع وتفاوت معدلات النمو في جميع الدول. ونتيجة لذلك، قام صندوق النقد الدولي IMF بوضع تقديرات لمعدلات نمو الناتج العالمي خلال عام 2015 بنسبة قدرها 3.1% مقارنة بنسبة 3.4% في عام 2014. أما بالنسبة لتوقعات النمو في الأسواق الناشئة، فإنه من المتوقع أن تواجه الأسواق الناشئة تراجعاً في معدلات النمو على أثر ضعف الطلب العالمي، وبالأخص في اقتصادات الدول المصدرة للسلع مثل البرازيل ودول الشرق الأوسط المصدرة للنفط. من ناحية أخرى، فإن اختلاف وتفاوت السياسات النقدية في منطقة المحيط الأطلنطي قد هيمن على المشهد الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع معدلات الفائدة في ديسمبر 2015 لأول مرة منذ تسع سنوات، يواصل البنك المركزي الأوروبي جهوده نحو زيادة برنامج التحفيز وتخفيض أسعار الفائدة إلى معدلات سالبة. وقد يترتب على ذلك زيادة المخاطر المرتبطة بحدوث تقلبات في أسواق رأس المال وحركة التعاملات في أسواق القطع الأجنبي وعلى نحو الخصوص في أسواق الدول الناشئة.

أما بخصوص معدلات النمو الاقتصادي، فقد شهدت كلاً من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2015 لتبلغ 2.6% و 1.5% على التوالي (وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي). أما بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي فما زالت تقوده أسواق الدول الناشئة الكبرى كالصين بنسبة 6.8% والهند بنسبة 7.3%، بينما عانت اقتصادات الدول المصدرة للسلع خلال العام مثل البرازيل وروسيا من التراجع خلال السنة. ومن المتوقع أن يتم دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي للصين - على الرغم من تباطؤ وتيرة معدلات النمو في الصين - من خلال الإصلاحات التي شهدتها أسواق رأس المال وأسواق العملات مؤخراً. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الإعلان عن إدراج عملة «اليوان» الصينية كعملة خامسة في سلة حقوق وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي اعتباراً من أكتوبر 2016 إلى زيادة الطلب على عملة «اليوان» وكذلك السندات الداخلية والخارجية المقومة بعملة «اليوان». وعلى الجانب الآخر، استفادت الهند من تراجع أسعار السلع حيث ساعدها ذلك في تعزيز معدل الاستهلاك المحلي.

## الاضطرابات العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأوضاع الاقتصادية العالمية غير مستقرة بشكل عام. كما أن الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط يعد انعكاساً للتدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام وفي اقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص لما قد يترتب على ذلك الانخفاض من تراجع فوائض الإيرادات. ومع عزم إيران على ضخ مزيد من النفط الخام في الأسواق التي تشهد وفرة كبيرة بالفعل في المعروض ورفض المملكة العربية السعودية تخفيض الإنتاج النفطي، فإنه ثمة فرص ضئيلة لحدوث انفراجة على المدى القريب في أسواق الطاقة والدول المعتمدة على النفط وشركات الطاقة والمؤسسات المصرفية العاملة في تلك

الدول. ومن المتوقع أن تؤثر كافة المعطيات أعلاه على البنوك من ناحية تضاؤل فرص نمو الأعمال والتأثير السلبي على عملية تقييم الموجودات والضمانات. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد يترك تداعيات تؤثر على جودة ونوعية الموجودات التي تكون في صورة قروض مقدمة من البنوك حيث يرتبط هذا بانخفاض مستوى الإيرادات والضغط التي قد تشهدها معدلات السيولة، ومن ثم احتمالية تزايد معدل هبوط قيمة الموجودات وارتفاع تكلفة الأموال. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن ما تحتاج إليه البنوك الآن وبشكل عام هو أن يكون لديها آليات قوية وفعالة لمتابعة المخاطر بما يساعدها على الاكتشاف المبكر لأي مؤشرات تنذر بوجود مخاطر ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية الائتمان لديها وكذلك ربحيتها. وفي ضوء هذه الاضطرابات، ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على التنامي في الموجودات الآمنة، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

## العوامل المحلية غير المستقرة

على الرغم من أن العقود المرتبطة بالمشاريع التنموية الكبرى التي تم ترسيبها من قبل حكومة دولة الكويت تمثل حافزاً لأنشطة قطاع التشييد والبناء ونمو أنشطة الإقراض الموجه للقطاع الخاص، فإنه من المحتمل أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات النفطية وهو ما سوف ينعكس تأثيره على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق. ويتضح تأثير ذلك من خلال تراجع أداء سوق الأسهم وكذلك الهبوط التدريجي في قيمة الدينار الكويتي، وهو ما قد يؤثر بالسلب على الميزانية العمومية والربحية الخاصة بالبنوك المحلية على مستوى القطاع المصرفي.

## تركز الموجودات والمطلوبات

إن هيمنة كل من قطاع العقار وقطاع الأوراق المالية على السوق المحلي تنعكس بشكل طبيعي على محفظة الموجودات لدى البنك وما تبديه من تركيز بشكل أكبر تجاه هذين القطاعين. وفي الوقت الذي يدرك فيه البنك المخاطر الكامنة في هذه القطاعات، إلا أنه يعمل على اللجوء إلى موجودات أكثر أماناً إلى جانب القطاعات سائلة الذكر ومن ضمن القطاعات المستهدفة لدى البنك قطاع التشييد والبناء، بالإضافة إلى إعادة هيكلة ميزانيته العمومية من خلال تحسين نسبة مخاطر الإنكشاف للأسهم واللجوء إلى السندات ذات التصنيف الائتماني المعتمد وغيرها من الأدوات الأخرى. إن التركيز في بند المطلوبات والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية هو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة والحد من تركيز الودائع من عميل واحد. كما يقوم البنك بتطبيق الحدود الداخلية للودائع من القطاع الحكومي. وعلى الرغم من وجود نسبة كافية من الأصول السائلة ذات الجودة النوعية العالية تتجاوز المتطلبات الرقابية من أجل مواجهة التدفقات الخارجة قصيرة الأجل، فقد قام البنك بتعزيز مصادر التمويل المستقر طويل الأجل باستهداف المطلوبات طويلة الأجل.

## التحديات الرقابية

إن التعليمات المتعلقة بالحوكمة ومعايير بازل 3 وقانون الالتزام الضريبي الأمريكي FATCA ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمعيار رقم 9 من معايير التقارير الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الجديدة وخلافه سوف تظل تفرض بدورها تحديات جديدة على البنك، حيث أن بعضها سوف يتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالمعايير الجديدة والبعض الآخر سوف يرتبط بالجهود المطلوبة للوفاء بهذه المعايير.

## مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

### نوعية الموجودات

قام البنك بتحديد هبوط القيمة في المحفظة الائتمانية والاستثمارية لديه بصورة فاعلة وفعالة. على الرغم من هذا التحدي الذي شهده البنك منذ اندلاع الأزمة المالية في 2007 / 2008، إلا أن الإجراءات التي اتخذها البنك قد حققت نتائج مثمرة تمثلت في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة لمستوى 0.90 %، وهي أدنى نسبة للقروض غير المنتظمة على مستوى القطاع المصرفي الكويتي. كما قام البنك ببناء قاعدة ضخمة من المخصصات تفوق المتطلبات الرقابية وذلك من أجل مواجهة أي ظروف سلبية غير متوقعة. من ناحية أخرى يعمل البنك عن كثب لاستعادة القروض الرديئة ويتبع مختلف الوسائل لاسترداد تلك القروض بشكل سريع.

## مخاطر التشغيل

يوجد بالبنك لجنة تتمحور أنشطتها أعمالها حول مخاطر التشغيل لبحث القرارات الخاصة بمخاطر التشغيل التي تم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي تم الإبلاغ عنها أو التي تم تحديدها خلال عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية المطبقة. ويقوم البنك - بصفة دورية - بإجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية المطبقة والتي نتج عنها تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالنواحي التشغيلية وكذلك تعزيز الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية. كما يقوم البنك بإجراء الاختبارات الدورية لخطط مواصلة الأعمال والتعافي من الكوارث والعمل على سد أي ثغرات تجاه الاستعدادات والجهازية لمواجهة الكوارث حتى يكون لدى البنك إجراءات الطوارئ التي يتم اتباعها عند وقوع كارثة.

# إستعراض البيانات المالية



## بيان الدخل لعام 2015

بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 46.2 مليون دينار كويتي مسجلاً انخفاضاً قدره 5.98 % مقارنة بعام 2014 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 49.1 مليون دينار كويتي والتي تضمنت إيرادات غير متكررة من بيع استثمارات في أسهم بعض الشركات خلال العام الماضي والتي بلغ قدرها 15 مليون دينار كويتي. كما بلغت ربحية السهم 32.7 فلس مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه ربحية السهم 34.9 فلس.

سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ نحو 83.3 مليون دينار كويتي انخفاضاً مقداره 1.2 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2014 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 84.5 مليون دينار كويتي. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 2.82 % مقارنة بنسبة مقدارها 2.92 % في عام 2014. وقد ارتفع متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد بشكل طفيف من 0.72 % إلى نسبة مقدارها 0.73 % خلال عام 2015. وبلغ صافي هامش الربح 2.09 % وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.17 %. ويرجع انخفاض صافي إيرادات الفوائد إلى السياسة التي يتبعها البنك من أجل زيادة عمليات التمويل المستقرة وتنويع محفظة القروض وفقاً للتوزيع الجغرافي وقطاع النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن القروض التي تم شطبها خلال عام 2015 كانت ضمن الأسباب الأخرى وراء انخفاض صافي إيرادات الفوائد.

سجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعاً مقداره 1.8 مليون دينار كويتي (أو نسبة مقدارها 5.58 %) لتبلغ 34.2 مليون دينار كويتي. وكذلك سجلت إيرادات توزيعات الأرباح البالغ قدرها 4.7 مليون دينار كويتي ارتفاعاً مقداره 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2014.

وقد ساهمت الأرباح من بيع الموجودات المصنفة «بانتظار البيع» بمبلغ وقدره 5.7 مليون دينار كويتي تم تسجيله في بيان الدخل مقارنة بالمبلغ المسجل لعام 2014 والبالغ 0.6 مليون دينار كويتي. وقد تم الاستحواذ على هذه الموجودات خلال السنوات السابقة ضمن اتفاقيات مبادلة المديونيات بالموجودات.

ظلت مصاريف الموظفين التي بلغت 19.2 مليون دينار كويتي عند مستوياتها المحققة في عام 2014 وارتفعت المصاريف العمومية والإدارية خلال عام 2015 بمبلغ 1.1 مليون دينار كويتي (أو بنسبة مقدارها 7.54 % مقارنة بعام 2014).

كما بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى التي تم تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات 51.0 مليون دينار كويتي في عام 2015، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره 7.3 مليون دينار كويتي إذا ما قورن بالمبلغ المسجل لعام 2014 والبالغ 58.4 مليون دينار كويتي. كما أن المبلغ الذي تم خصمه فيما يتصل بمخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى تم احتسابه بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 25.7 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبلغ إجمالي المخصصات المحفوظ بها لدى البنك 125 مليون دينار كويتي في نهاية 2015.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلى هذا النحو فقد بلغت نسبة التغطية بالمخصصات في نهاية عام 2015 للقروض غير المنتظمة 571.3 % متضمناً المخصصات العامة. وبلغت القروض غير المنتظمة مبلغ 21.9 مليون دينار كويتي لتشكل ما نسبته 0.90 % من إجمالي القروض.

## الميزانية العمومية لعام 2015

انخفض مجموع الموجودات بمبلغ 175.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.2 % مقارنة بعام 2014. وانخفضت القروض والسلفيات - بعد خصم المخصصات - بمبلغ 22.2 مليون دينار كويتي، وعلى الرغم من شطب قرض بقيمة 90 مليون دينار كويتي خلال العام، إلا أنه قد تم تعويض هذا الانخفاض عن طريق منح قروض جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية لدولة الكويت. وانخفضت ودائع العملاء بشكل عام بمبلغ قدره 8.1 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب بمبلغ 24.8 مليون دينار كويتي.

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 3، نسبة مقدارها 18.39 % وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 12.5 %، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.51 % لتتجاوز بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة وهي 3 %، وبلغت نسبة تغطية السيولة 138.5 % لتتجاوز النسبة المقررة وهي 100 %.

### توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 46.2 مليون دينار كويتي على النحو التالي وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك:

- 1 - توزيع أرباح نقدية بواقع 13 فلس للسهم الواحد (18 فلس خلال عام 2014)، بمبلغ قدره 18.2 مليون دينار كويتي.
- 2 - توزيع أسهم منحة بعدد 6 أسهم لكل 100 سهم (لم يتم إصدار أسهم منحة خلال عام 2014) بمبلغ قدره 8.4 مليون دينار كويتي.
- 3 - تحويل مبلغ 19.4 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحفوظ بها.

## البيانات المالية المجمعة |

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

51	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
53	بيان المركز المالي المجمع
54	بيان الدخل المجمع
55	بيان الدخل الشامل المجمع
56	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
57	بيان التدفقات النقدية المجمع
58	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
89	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

# تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين  
البنك البنك التجاري الكويتي  
دولة الكويت

## مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. «البنك» وشركته التابعة بشار إليهما معا «بالمجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

## مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للإستخدام في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي الذي تراه ضروريا لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

## مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مدققي الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا.

## الرأي

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس إدارة البنك متفقة مع ما هو وارد في البيانات المالية المجمعة. وأننا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رآيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال والتعليمات المتعلقة بنسبة الرفع المالي المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/BS/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأن جرد المخزون قد أُجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال والتعليمات المتعلقة بنسبة الرفع المالي المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/BS/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، أو لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.



د. شعيب عبدالله شعيب  
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33  
RSM البزيع وشركاهم



طلال يوسف المزيني  
سجل مراقبي الحسابات رقم ٩٠٢ فئة أ  
الوزان وشركاه  
ديلويت وتوش

دولة الكويت  
26 يناير 2016

## بيان المركز المالي المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
525,302	<b>682,469</b>	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
363,883	<b>332,575</b>	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
701,745	<b>265,681</b>	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,319,664	<b>2,297,466</b>	6	قروض وسلفيات
208,934	<b>338,888</b>	7	استثمارات في أوراق مالية
30,000	<b>30,234</b>		عقارات ومعدات
9,809	<b>9,809</b>	9	موجودات غير ملموسة
53,426	<b>80,229</b>	10	موجودات أخرى
4,212,763	<b>4,037,351</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			المطلوبات :
324,579	<b>166,904</b>		المستحق إلى البنوك
679,492	<b>627,232</b>		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,554,251	<b>2,546,163</b>		ودائع العملاء
100,669	<b>120,327</b>	11	مطلوبات أخرى
3,658,991	<b>3,460,626</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية :</b>
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
141,194	<b>141,194</b>		رأس المال
-	<b>8,472</b>		توزيعات أسهم منحة مقترحة
-	<b>(2,822)</b>		أسهم البنك المشتراة
253,453	<b>258,497</b>		احتياطيات
132,646	<b>152,077</b>		أرباح محتفظ بها
527,293	<b>557,418</b>		توزيعات أرباح مقترحة
25,415	<b>18,282</b>		
552,708	<b>575,700</b>		
1,064	<b>1,025</b>		<b>الحصص غير المسيطرة</b>
553,772	<b>576,725</b>	12	<b>مجموع حقوق الملكية</b>
4,212,763	<b>4,037,351</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

Elham M. Al-Hadi

إلهام يسري محفوظ  
رئيس الجهاز التنفيذي

علي موسى الموسى

علي موسى الموسى  
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

## بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
109,258	<b>108,443</b>	13	إيرادات الفوائد
(24,729)	<b>(25,138)</b>		مصاريف الفوائد
84,529	<b>83,305</b>		<b>صافي إيرادات الفوائد</b>
32,390	<b>34,198</b>		أتعاب وعمولات
5,547	<b>4,599</b>		صافي ربح التعامل بالعملات الاجنبية
17,787	<b>2,427</b>	14	صافي أرباح الاستثمارات في أوراق مالية
2,230	<b>4,708</b>		إيرادات توزيعات أرباح
613	<b>5,714</b>		ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع
1,267	<b>1,273</b>		إيرادات تشغيل أخرى
144,363	<b>136,224</b>		<b>إيرادات التشغيل</b>
(19,122)	<b>(19,187)</b>		مصاريف الموظفين
(14,639)	<b>(15,743)</b>		مصاريف عمومية وإدارية
(850)	<b>(2,076)</b>		استهلاك وإطفاء
(34,611)	<b>(37,006)</b>		<b>مصاريف التشغيل</b>
109,752	<b>99,218</b>		<b>ربح التشغيل قبل المخصصات</b>
(58,377)	<b>(51,004)</b>	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
51,375	<b>48,214</b>		<b>الربح قبل الضرائب</b>
(2,217)	<b>(2,064)</b>	16	ضرائب
49,158	<b>46,150</b>		<b>صافي ربح السنة</b>
			<b>الخاص بـ :</b>
49,122	<b>46,185</b>		مساهمي البنك
36	<b>(35)</b>		الحصص غير المسيطرة
49,158	<b>46,150</b>		
34.9	<b>32.7</b>	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

## بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
49,158	<b>46,150</b>	صافي ربح السنة
<b>الدخل الشامل الأخر :</b>		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
(27,746)	<b>5,748</b>	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
(25,845)	<b>(1,839)</b>	صافي الخسارة الناتجة عن بيع / انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
بنود سوف لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
417	<b>1,131</b>	ربح إعادة تقييم عقار
(53,174)	<b>5,040</b>	
(4,016)	<b>51,190</b>	<b>اجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة</b>
<b>الخاص بـ :</b>		
(4,042)	<b>51,229</b>	مساهمي البنك
26	<b>(39)</b>	الحصص غير المسيطرة
(4,016)	<b>51,190</b>	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

## بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

### ألف دينار كويتي

#### الخاص بمساهمي البنك

#### احتياطيات

	الخصم	غير السيطرة	الجموع	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطيات	الاحتياطي تقييم استثمار	الاحتياطي إعادة تقييم عقار	الاحتياطي أسهم البنك المشتراة	الاحتياطي علم	الاحتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم البنك المشتراة	توزيعات أسهم منحة مقترحة	رأس المال
562,907	1,083	561,824	8,864	115,940	299,844	81,392	24,530	45,603	17,927	63,601	66,791	(4,018)	13,992	127,202	
(4,016)	26	(4,042)	-	49,122	(53,164)	(53,581)	417	-	-	6,996	-	-	-	-	
-	-	-	-	(6,996)	6,996	-	-	-	-	-	-	-	(13,992)	13,992	
(1,937)	-	(1,937)	-	-	-	-	-	(1,937)	-	-	-	-	-	-	
5,732	-	5,732	-	-	(223)	-	-	(223)	-	-	-	5,955	-	-	
(8,914)	(45)	(8,869)	5	(5)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	25,415	(25,415)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
553,772	1,064	552,708	25,415	132,646	253,453	27,811	24,947	45,380	17,927	70,597	66,791	-	-	141,194	
<b>51,190</b>	<b>(39)</b>	<b>51,229</b>	-	<b>46,185</b>	<b>5,044</b>	<b>3,913</b>	<b>1,131</b>	<b>(45,380)</b>	-	-	<b>45,380</b>	-	-	-	
(2,822)	-	(2,822)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,822)	-	-	
(25,415)	-	(25,415)	(25,415)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	18,282	(18,282)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	(8,472)	-	-	-	-	-	-	-	-	8,472	-	
<b>576,725</b>	<b>1,025</b>	<b>575,700</b>	<b>18,282</b>	<b>152,077</b>	<b>258,497</b>	<b>31,724</b>	<b>26,078</b>	<b>-</b>	<b>17,927</b>	<b>115,977</b>	<b>66,791</b>	<b>(2,822)</b>	<b>8,472</b>	<b>141,194</b>	

الاحتياطي تقييم استثمار، خسارة بمبلغ 5,452 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014: خسارة بمبلغ 5,538 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة اجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الوصيد كما في 31 ديسمبر 2014

إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للمدة

المحول إلى الإحتياطي القانوني

شراء أسهم البنك المشتراة

توزيعات أرباح مدفوعة

توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12)

توزيعات أسهم منحة مقترحة (إيضاح 12)

الوصيد كما في 31 ديسمبر 2015

## بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			<b>الأنشطة التشغيلية :</b>
51,375	<b>48,214</b>		الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
58,377	<b>51,004</b>	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(17,787)	<b>(2,427)</b>		إيرادات من استثمار في أوراق مالية
(2,230)	<b>(4,708)</b>		إيرادات توزيعات أرباح
(244)	<b>(2,875)</b>		أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
850	<b>2,076</b>		استهلاك وإطفاء
90,341	<b>91,284</b>		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(22,586)	<b>31,308</b>		سندات الخزانة والبنك المركزي
(307,977)	<b>436,064</b>		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(25,850)	<b>(24,991)</b>		قروض وسلفيات
(5,567)	<b>(27,645)</b>		موجودات أخرى
130,274	<b>(157,675)</b>		المستحق إلى البنوك
188,190	<b>(52,260)</b>		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(76,200)	<b>(8,088)</b>		ودائع العملاء
17,780	<b>15,593</b>		مطلوبات أخرى
(11,595)	<b>303,590</b>		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			<b>الأنشطة الاستثمارية :</b>
130,220	<b>15,370</b>		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(24,178)	<b>(137,085)</b>		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
2,230	<b>4,708</b>		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
57	<b>13</b>		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(2,933)	<b>(1,192)</b>		اقتناء عقارات ومعدات
105,396	<b>(118,186)</b>		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			<b>الأنشطة التمويلية :</b>
(1,937)	<b>(2,822)</b>		شراء أسهم البنك المشترية
5,732	-		المحصل من بيع أسهم البنك المشترية
(8,869)	<b>(25,415)</b>		توزيعات أرباح مدفوعة
(45)	-		توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(5,119)	<b>(28,237)</b>		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
88,682	<b>157,167</b>		صافي الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
436,620	<b>525,302</b>		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
525,302	<b>682,469</b>	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

## 1 - التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

يُشار للبنك وشركته التابعة معاً «بالمجموعة» في هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 26 يناير 2016. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

## 2 - السياسات المحاسبية الهامة

### أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية «انخفاض قيمة الموجودات المالية».

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس والمعدل ليعتبر إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و «متاحة للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث انها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ويسري مفعولها خلال السنة:

### 1) المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال (تعديلات) (يسري مفعوله في 1 يوليو 2014)

تطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي، وتوضح أن كافة ترتيبات الالتزامات المحتملة المصنفة كالالتزامات (أو موجودات) والتي تنشأ عن اندماج الأعمال يجب قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سواء كانت ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 أم لا. لم ينتج عن هذه التعديلات أي أثر على المركز أو الأداء المالي السنوي المجمع للمجموعة.

### 2) المعيار الدولي للتقارير المالية 8 القطاعات التشغيلية (تعديلات) (يسري مفعوله في 1 يوليو 2014)

تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وتوضح أن:

(أ) يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة في تطبيق معايير التجميع في الفقرة 12 من المعيار الدولي للتقارير المالية 8، بما في ذلك وصف موجز للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والمؤشرات الاقتصادية (على سبيل المثال: المبيعات ومُجمل هوامش الربح) التي تم تقييمها في تحديد ما مفاده أن القطاعات التشغيلية المجمعة تتشارك في خصائص اقتصادية مماثلة؛ و

(ب) يتعين الإفصاح عن مطابقة موجودات القطاع مع إجمالي الموجودات فقط إذا تم الإفصاح عن تلك المطابقة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي على غرار الإفصاح المطلوب لمطلوبات القطاع.

لم تُطبق المجموعة معايير التجميع الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 8.12، وعليه لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على المركز أو الأداء المالي السنوي المجمع للمجموعة.

## 3) معيار المحاسبة الدولي 24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (تعديلات) (يسري مفعوله في 1 يوليو 2014)

تطبق التعديلات بأثر رجعي وتوضح أن المنشأة الإدارية (وهي المنشأة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسيين) هي طرف ذي علاقة يخضع لإفصاحات الأطراف ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، يتوجب على أي منشأة تستخدم المنشأة الإدارية الإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل خدمات الإدارة. إن هذه التعديلات لا تتعلق بالمجموعة، وعليه لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على المركز أو الأداء المالي السنوي المجمع للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية والأداء أو المركز المالي المجمع للمجموعة.

فيما يلي المعايير الصادرة / المعدلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير إلزامية بعد، ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة:

## 1) المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في صيغته النهائية، والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع خيار التطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات الاعتراف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. سيكون لتطبيق هذا المعيار أثراً على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة ولكنه ليس من المتوقع أن يؤثر بشكل جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. إن المجموعة بصدد تحديد أثر هذا المعيار على المركز والأداء المالي السنوي المجمع للمجموعة، عند تطبيقه.

## 2) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

في 28 مايو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 اعتباراً من تاريخ السريان. يستبعد هذا المعيار الجديد أشكال عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يقدم إطار عمل أكثر قوة لمعالجة قضايا الإيرادات وتحسين درجة المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيرادات بين الشركات والقطاعات ونطاقات الاختصاص والأسواق الرأسمالية. تعمل المجموعة على تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 عليها ولا تتوقع أن ينتج عن تطبيقه أي تأثير جوهري.

## 3) تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرات الإفصاح

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 بعض الإرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية بشكل عملي. تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي أثر مادي على المجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. ليس من المتوقع أن يكون للتحسينات السنوية على دورة 2012 - 2014 للمعايير الدولية للتقارير المالية، التي يسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2016، أي أثر مادي على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

## ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على المستثمر. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابلاً للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدر على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية .

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة . يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل .

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة بطريقة حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

### ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة ، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة ، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة ، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع ، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات ، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة ، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة ، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء ، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن إنخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ إنخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

## د - الأدوات المالية

### (1) التصنيف والقياس

تكون الأدوات المالية من «الموجودات المالية» و«المطلوبات المالية». تُصنّف المجموعة أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدينون»، و«متاحة للبيع». يتم تصنيف المطلوبات المالية كغير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

إن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع تتضمن نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل، وأسهم خزينة وسندات البنك المركزي، والمستحق من/إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقروض ومدينون، واستثمار في أوراق مالية، وودائع العملاء وبعض الأرصدة المدرجة ضمن موجودات ومطلوبات أخرى.

يتم مبدئياً إدراج كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند تاريخ الاقتناء.

### نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل

إن بند النقد والأموال بإشعارات قصيرة الأجل يتضمن النقد بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المستحقة خلال سبعة أيام.

### بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما: «محتفظ بها بغرض المتاجرة» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها وتقييم أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة، إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

### محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض في القيمة.

### قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض القيمة.

### متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل المجمع. في حالة بيع أو إنخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

### المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

## (2) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية.

ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

## لا تتحقق الموجودات المالية عندما:

- 1 - تتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
  - 2 - تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
  - 3 - لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.
- في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي. لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

## (3) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوطات للقيمة العادلة في بيان الدخل المجمع بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاصة بالتحوط ضد هذه المخاطر.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحويل إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر صفة التحوط على بيان الدخل المجمع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعد التحوط مستوفياً لمتطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعد من المتوقع تحقق العمليات المحتملة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

## (4) الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

## (5) القروض المعاد جدولتها

قد تعيد المجموعة جدولتها القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة. بمجرد أن تُعاد جدولة القروض، فإن الشروط الجديدة ستحدد ما إذا كانت هذه القروض ستظل منقضية الاستحقاق. تبقى هذه القروض خاضعة لإنخفاض القيمة الفردي أو المجمع.

## (6) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

## (7) موجودات محتفظ بها للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

## (8) القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

**المستوى 1:** أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

**المستوى 2:** أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

**المستوى 3:** أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

## (9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

## (10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجتمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

## 1 - الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

- أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزا حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10 % من حد السحب.
- ب - وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج - إذا استحققت التسهيلات الإئتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
- د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
- هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
- و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها ، مما قد يؤثر سلبا على الائتمان.
- ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.
- ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الإئتمانية.
- ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:
  - ١ - لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب .
  - ٢ - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
- ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير ، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض ، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقا من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1 % للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5 % للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة ، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل ، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

## 2 - الموجودات المالية المصنفة كم المتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كم المتاحة للبيع ، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع ، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصا أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كم المتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع . إن خسائر الانخفاض المعترف بها لإستثمارات حقوق ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

## هـ - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لإعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

## و - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع :

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجعا والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

## ز - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

## ح - أسهم البنك المشتركة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين «احتياطي أسهم الخزانة».

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب «احتياطي أسهم الخزانة» في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

## ط - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لأصغر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

## ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

## ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقا لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقا لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائيا وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناء على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع ، وتعتبر المجموعة ذلك تقديرا يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

## ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف ، تستخدم ادارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء.

إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

## م - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

## ن - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة . إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي :

### الأحكام

#### تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار ، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئيا بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي ، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة . إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها ك «قروض ومدينون». يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

#### إنخفاض قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للإستثمارات غير المسعرة. يمكن إعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

### التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

#### خسائر الإنخفاض في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون :

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجموع.

وعلى وجه الخصوص ، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة متطلباً .

#### تقييم إستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للإستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط ، أو آخر عمليات السوق البحتة ، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لإستثمارات الملكية غير المسعرة.

#### إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل . ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها . إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

## 3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
89,041	169,757	نقد وبنود نقدية
31,063	1,221	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
405,198	511,491	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
525,302	682,469	

تم تصنيف النقد والأرصدة قصيرة الأجل «كقروض ومدينين».

## 4 - سندات الخزنة والبنك المركزي

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
152,687	163,815	سندات الخزنة
211,196	168,760	سندات البنك المركزي
363,883	332,575	

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

تصنف سندات الخزانة والبنك المركزي «كقروض ومدنيين» ، يتم شراء وبيع سندات الخزانة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق ، وتحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

### 5 – المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
694,445	<b>232,310</b>	إيداعات لدى بنوك
7,374	<b>33,708</b>	قروض وسلفيات إلى بنوك
701,819	<b>266,018</b>	
(74)	<b>(337)</b>	ناقص : مخصص إنخفاض القيمة
701,745	<b>265,681</b>	

تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى «كقروض ومدنيين».

## 6 - قروض وسلفيات

### أ - التصنيف :

يتم تصنيف القروض والسلفيات « كقروض ومدنيين ». إن طريقة المجموعة لتقييم مركز مخاطر الإئتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينة أدناه :

كما في 31 ديسمبر 2015 :

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
530,198	-	-	20,511	509,687	تجاري وصناعي
702,533	-	-	11,373	691,160	إنشائي وعقاري
214,064	-	3,665	85,588	124,811	مؤسسات مالية أخرى
446,172	-	-	-	446,172	أفراد
529,500	7,641	-	29	521,830	أخرى
2,422,467	7,641	3,665	117,501	2,293,660	
(125,001)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,297,466					

كما في 31 ديسمبر 2014 :

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
478,207	-	-	11,586	466,621	تجاري وصناعي
745,744	-	-	-	745,744	إنشائي وعقاري
218,176	-	-	82,174	136,002	مؤسسات مالية أخرى
444,322	-	-	-	444,322	أفراد
581,772	7,334	-	-	574,438	أخرى
2,468,221	7,334	-	93,760	2,367,127	
(148,557)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,319,664					

خلال سنة 2013 ، قامت وزارة المالية بإنشاء صندوق دعم الأسرة («الصندوق») بموجب قانون رقم 104 لسنة 2013 لغرض شراء الأرصدة القائمة للقروض الشخصية والإستهلاكية من البنوك كما في 12 يونيو 2013 والممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. ووفقا لذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم 2/BS,IS/305 لسنة 2014 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إنشاء هذا الصندوق . قام البنك بتحديد تلك القروض والتي بلغت 38,818 ألف دينار كويتي وتم تقديم تقرير عنها لبنك الكويت المركزي للموافقة بناء على ذلك التعميم. لم يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على هذه القروض من 12 يونيو 2013. كما في تاريخ البيانات المالية، تم سداد قروض بمبلغ 32,412 ألف دينار كويتي (2014 : 31,118 ألف دينار كويتي).

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### ب - الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2014			2015			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
121,031	103,048	17,983	148,376	134,483	13,893	المخصصات في 1 يناير
(19,896)	-	(19,896)	(96,208)	-	(96,208)	مبالغ مشطوبة
34	34	-	43	43	-	فروقات تحويل
24,111	-	24,111	25,730	-	25,730	مستردات
(11)	-	(11)	(1)	-	(1)	ردت لبنك الكويت المركزي
23,107	31,401	(8,294)	46,926	(26,254)	73,180	محمل على/ (مفرج إلى) بيان الدخل المجموع
148,376	134,483	13,893	124,866	108,272	16,594	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة .

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 124,866 ألف دينار كويتي (2014 : 148,376 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 78,500 ألف دينار كويتي (2014 : 104,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 135 ألف دينار كويتي (2014 : 181 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 8,488 ألف دينار كويتي (2014 : 7,016 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى .

### ج - القروض غير المنتظمة

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
19,765	21,877	القروض والسلفيات
7,249	6,937	الضمانات
7,307	8,749	المخصصات المتاحة

## 7 - استثمارات في أوراق مالية

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		متاحة للبيع :
17,445	134,334	سندات مسعرة
24,945	24,823	سندات غير مسعرة
131,307	143,842	أسهم مسعرة
33,276	34,084	أسهم غير مسعرة
1,961	1,805	أخرى
208,934	338,888	

حققت المجموعة خلال السنة ربح غير محقق بمبلغ 5,748 ألف دينار كويتي (2014 : خسارة غير محققة بمبلغ 27,746 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة ، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 1,839 ألف دينار كويتي (2014 : 25,845 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع وإنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع ، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 970 ألف دينار كويتي (2014 : 5,039 ألف دينار كويتي).

قام البنك بالاستحواذ على 221,425,059 سهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن أخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه ، خلال 2010 شارك البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على 127,058,530 سهم بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي منذ عام 2013 وحتى تاريخ التقرير قام البنك بإستلام عدد 55,303,974 سهم منحة. قام الطرف الآخر برفع دعوى قضائية منازعا البنك على الملكية ، وهي حاليا متداولة أمام المحكمة. بناء على أمر المحكمة المؤقت ، يوجد هناك قيد على بيع 221,425,059 سهم. هناك دعوى قضائية من طرف ثالث وهي متداولة في القضاء ، وترى المجموعة أنه ليس هناك ما يدعو لإفتراض أن هذه الأمور قد يكون لها أثر سلبي على أعمال المجموعة. كما في تاريخ البيانات المالية يحتفظ البنك بملكية 246,425,059 سهم مدرجة بالقيمة العادلة بمبلغ 107,194 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 248,766,598 سهم بقيمة عادلة بلغت 101,994 ألف دينار كويتي). إستنادا إلى رأي المستشار القانوني ، تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع. ونتيجة لذلك ، قام البنك بتقييم الاستثمار بالقيمة العادلة واعترف بناتج ربح التقييم العادل في احتياطي تقييم الاستثمارات.

### 8 – إستثمار فيه شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26 % (2014 : 32.26 %) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م. ، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال العام الماضي.

### 9 – موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 9,809 الف دينار كويتي (2014 : 9,809 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2015، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي اليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية قبل الضريبة بناء على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.72 % (2014: 2.90 %) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بواسطة سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 8.73% (2014: 8.46%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي اليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءا على هذا التحليل، لا يوجد هناك أي مؤشرات على أن قيمة رخصة السمسرة قد إنخفضت قيمتها (2014: لا شيء دينار كويتي).

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### 10 - موجودات أخرى

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,142	1,567	فوائد مدينة مستحقة
52,284	78,662	أرصدة مدينة أخرى
53,426	80,229	

تصنف الموجودات الأخرى «كقروض ومدنيين» .

تتضمن الموجودات الأخرى ضمانات معلقة للبيع بمبلغ 66,376 ألف دينار كويتي (2014: 14,010 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها ومتعلقة بسداد قروض وسلف.

### 11 - مطلوبات أخرى

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
10,917	10,192	فوائد مستحقة الدفع
4,622	18,985	إيرادات مؤجلة
38,988	40,462	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
3,183	3,493	مستحقات تتعلق بالموظفين
42,959	47,195	أخرى
100,669	120,327	

### 12 - حقوق الملكية

#### أ - رأس المال

أن رأس المال يتكون من 1,411,944,804 (2014 : 1,411,944,804) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

#### ب - أسهم البنك المشترية

2014	2015	
-	5,637,773	عدد أسهم البنك المشترية
-	0.40%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
-	2,822	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
-	2,819	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
-	509	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم

- إن الحركة على أسهم البنك المشتراة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2014	2015	
5,669,133	-	الرصيد كما في 1 يناير
2,859,138	<b>5,637,773</b>	مشتريات
546,700	-	إصدار أسهم منحة
(9,074,971)	-	مبيعات
-	<b>5,637,773</b>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10 % من رأس مال البنك.

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

## ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

## د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي (2014 : 6,996 ألف دينار كويتي) من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50 % من رأس المال. خلال السنة، قام البنك بتحويل مبلغ 45 380 ألف دينار كويتي من احتياطي أسهم البنك المشتراة إلى احتياطي قانوني بعد موافقة البنك المركزي وكما هو مصرح به من هيئة أسواق المال في تعميم أغسطس 2013 بشأن أسهم الخزينة.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5 % من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحفوظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2015 و 2014 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

## هـ - احتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك المشتراة المحفوظ بها من قبل البنك.

## و - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

## ز - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المتاحة للبيع» يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو إنخفاض قيمتها.

## ح - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 4 أبريل 2015 بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 18 فلس لكل سهم (2013) 7 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع لا شئ (2013 : 11 %) للعام 2014.

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 13 فلس لكل سهم (2014: 18 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 6 سهم لكل 100 سهم (2014: لا شئ). يخضع هذا المقترح لموافقة المساهمين ، تدفع تلك الأرباح إلى المساهمين المقيدين في سجلات البنك كما في تاريخ إجتماع الجمعية العمومية السنوية.

### 13 – إيرادات الفوائد

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 624 ألف دينار كويتي (2014 : 633 ألف دينار كويتي ) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصصة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/2007 BS RSA/2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 أبريل 2008.

### 14 – صافي أرباح الإستثمارات فيه أوراق مالية

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
12	-	ربح محقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
17,775	<b>2,427</b>	ربح محقق من بيع استثمارات متاحه للبيع
17,787	<b>2,427</b>	

### 15 – إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(15,817)	<b>(98,910)</b>	قروض وسلفيات - محدد
24,111	<b>25,730</b>	قروض وسلفيات- مستردة
(31,475)	<b>25,991</b>	قروض وسلفيات - عام
(5,039)	<b>(970)</b>	استثمارات أوراق مالية
149	<b>(1,464)</b>	تسهيلات غير نقدية
(30,306)	<b>(1,381)</b>	مخصصات أخرى
(58,377)	<b>(51,004)</b>	

## 16 – ضرائب

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,276)	<b>(1,139)</b>	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(443)	<b>(485)</b>	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(498)	<b>(440)</b>	الزكاة
(2,217)	<b>(2,064)</b>	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5 % من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1 % من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58 .

## 17 – ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2014	2015	
49,122	<b>46,185</b>	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,411,945	<b>1,411,945</b>	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالألف)
(5,983)	<b>(339)</b>	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,405,962	<b>1,411,606</b>	
34.9	<b>32.7</b>	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

## 18 – شركة تابعة

نسبة الملكية		النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة
2014	2015			
%80	<b>%80</b>	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.م. (شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية ش.م.ك.م - سابقاً)

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### 19- معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

2014		2015			
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/الجهاز التنفيذي
<b>أعضاء مجلس الإدارة</b>					
-	-	-	<b>98</b>	-	<b>2</b>
-	-	-	-	-	-
211	-	9	<b>239</b>	-	<b>9</b>
<b>الجهاز التنفيذي</b>					
81	-	8	<b>41</b>	-	<b>6</b>
15	2	6	<b>15</b>	<b>1</b>	<b>7</b>
360	2	13	<b>435</b>	-	<b>12</b>

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات إلى 10 سنوات وتحمل فائدة بنسبة تتراوح من 0% إلى 5% (2014 : 0%).

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة لرئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 127 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 737 ألف دينار كويتي) على التوالي، كما يلي :

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
994	<b>939</b>	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
5	<b>3</b>	مزايا بعد التوظيف
122	<b>46</b>	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 300 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 300 ألف دينار كويتي) و 229 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 229 ألف دينار كويتي) على التوالي للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والمتضمنة في إيضاح رقم 11 «المكافآت» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

## 20- القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة او ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد أو الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناء على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (9) «السياسات المحاسبية الهامة» .

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2015

ألف دينار كويتي			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
الأدوات المالية			
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21)			
(1,323)	-	(1,323)	-
عقود العملات الأجنبية الأجلة			
الموجودات المالية المتاحة للبيع			
177,926	-	34,084	143,842
159,157	-	24,823	134,334
1,805	-	1,805	-
338,888	-	60,712	278,176

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني والمستوى الثالث.

2014

ألف دينار كويتي			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
الأدوات المالية			
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21)			
(16,039)	-	(16,039)	-
عقود العملات الأجنبية الأجلة			
الموجودات المالية المتاحة للبيع			
164,583	-	33,276	131,307
42,390	-	24,945	17,445
1,961	-	1,961	-
208,934	-	60,182	148,752

## 21 – الأدوات المالية

### أ – إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة ، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستتدية الصادرة عن البنك.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

### ب – إدارة المخاطر العامة :

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

#### (1) مخاطر الإئتمان :

مخاطر الإئتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الإئتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر-مخاطر الإئتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

### أ – تركيز مخاطر الإئتمان:

إن تركيز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الإئتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

### ب – أعلى تعرض لمخاطر الإئتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
<b>مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية</b>		
525,302	<b>682,469</b>	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
363,883	<b>332,575</b>	سندات الخزنة والبنك المركزي
701,745	<b>265,681</b>	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,881,349	<b>1,862,295</b>	قروض وسلفيات - شركات
438,315	<b>435,171</b>	قروض وسلفيات - أفراد
42,390	<b>159,157</b>	سندات
39,416	<b>27,828</b>	موجودات أخرى
3,992,400	<b>3,765,176</b>	
<b>مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية</b>		
55,495	<b>28,249</b>	قبولات مصرفية
158,064	<b>101,051</b>	اعتمادات مستندية
905,174	<b>1,069,073</b>	خطابات ضمان
1,118,733	<b>1,198,373</b>	
5,111,133	<b>4,963,549</b>	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان ، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك ، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

## ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى :

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها .

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

#### ألف دينار كويتي

القيمة العادلة للمضمان	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		61 - 90 يوما	0 - 60 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
كما في 31 ديسمبر 2015						
-	-	-	-	33,708	-	-
6,925	9,509	52	347,488	775,471	668,054	175,721
12	12,368	-	42,724	391,080	-	-
6,937	21,877	52	390,212	1,200,259	668,054	175,721
كما في 31 ديسمبر 2014						
-	-	-	-	7,374	-	-
7,143	9,001	5,758	375,043	707,198	783,664	143,235
106	10,764	-	32,593	400,955	-	-
7,249	19,765	5,758	407,636	1,115,537	783,664	143,235

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي، جودة الادارة والمعلومات المالية، هيكل التسهيلات، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد ايها انسب. يتبع النظام مقياسا من 1 إلى 11 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر و 11 اسوء المخاطر. ان الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناء على الأسس التالية:

خارجي	داخلي	
تقديرات أأ وأأ وأ	1 إلى 4 درجات	درجة عليا
تقدير ب ب ب	5 إلى 6 درجات	درجة عادية
أقل من ب ب ب وغير مقيمة	7 إلى 8 درجات	درجة قياسية

## هـ – تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2014		2015		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
<b>القطاع الجغرافي :</b>				
806,977	3,236,456	<b>853,376</b>	<b>3,162,596</b>	الكويت
248,396	892,059	<b>272,791</b>	<b>717,368</b>	آسيا
55,852	21,921	<b>50,735</b>	<b>43,893</b>	أوروبا
6,977	1,170	<b>16,779</b>	<b>1,420</b>	الولايات المتحدة
531	7,338	<b>4,692</b>	<b>19,630</b>	أخرى
1,118,733	4,158,944	<b>1,198,373</b>	<b>3,944,907</b>	
<b>القطاع حسب النشاط :</b>				
-	363,883	-	<b>332,574</b>	حكومي
304,499	450,674	<b>270,702</b>	<b>505,290</b>	تجاري وصناعي
488,247	719,442	<b>600,098</b>	<b>684,444</b>	إنشائي وعقاري
220,153	1,628,147	<b>253,416</b>	<b>1,449,515</b>	بنوك ومؤسسات مالية
105,384	996,798	<b>74,157</b>	<b>973,084</b>	أخرى
1,118,733	4,158,944	<b>1,198,373</b>	<b>3,944,907</b>	

## و – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق

المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	القيمة	القيمة
					العادلة السالبة	العادلة الموجبة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
<b>كما في 31 ديسمبر 2015</b>						
<b>361,693</b>	-	<b>47,364</b>	<b>41,773</b>	<b>272,556</b>	<b>2,435</b>	<b>945</b>
<b>51,674</b>	<b>51,674</b>	-	-	-	<b>3</b>	<b>170</b>
<b>413,367</b>	<b>51,674</b>	<b>47,364</b>	<b>41,773</b>	<b>272,556</b>	<b>2,438</b>	<b>1,115</b>
كما في 31 ديسمبر 2014						
876,354	-	285,867	159,839	430,648	17,055	1,016
-	-	-	-	-	-	-
876,354	-	285,867	159,839	430,648	17,055	1,016

### (2) مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة ، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر- مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

### (أ) مخاطر سعر الفائدة :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات ، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة ، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة ، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2014	2015		
1,891	<b>2,265</b>	25 +	دينار كويتي
729	<b>48</b>	25 +	دولار أمريكي
(346)	<b>133</b>	25 +	عملات أخرى
2,274	<b>2,446</b>		

## (ب) مخاطر العملة :

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي ، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية . كما يتم أيضا استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي					
2014		2015			
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	نسبة التغير في أسعار العملات	
890	(204)	5,647	(14)	5+	دولار أمريكي
21	9	-	-	5+	يورو
286	(43)	263	2	5+	جنية إسترليني
-	1	1,100	-	5+	دولار أسترالي
-	96	-	(3)	5+	درهم إماراتي
-	15	-	9	5+	ريال قطري
-	83	-	12	5+	أخرى
1,197	(43)	7,010	6		

## (ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات ، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي					
2014		2015			
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	نسبة التغير في سعر السهم	
6,551	-	7,182	-	5 +	سوق الكويت للأوراق المالية

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### (3) مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

### أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة.

وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجموع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

#### ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
الموجودات:						
682,469	-	-	-	-	682,469	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
332,575	-	-	112	229	332,234	سندات الخزانة والبنك المركزي
265,681	33,295	21,263	92,948	44,768	73,407	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,297,466	985,171	498,640	204,371	403,759	205,525	قروض وسلفيات
338,888	59,481	1,400	457	446	277,104	استثمارات في أوراق مالية
30,234	30,234	-	-	-	-	عقارات ومعدات
9,809	9,809	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
80,229	67,798	59	893	263	11,216	موجودات أخرى
4,037,351	1,185,788	521,362	298,781	449,465	1,581,955	
المطلوبات:						
166,904	-	-	8,170	16,201	142,533	المستحق إلى البنوك
627,232	37,574	226,524	175,936	48,106	139,092	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,546,163	48,918	54,487	220,218	653,043	1,569,497	ودائع العملاء
120,327	66,422	4,165	4,857	4,818	40,065	مطلوبات أخرى
3,460,626	152,914	285,176	409,181	722,168	1,891,187	
576,725	1,032,874	236,186	(110,400)	(272,703)	(309,232)	صافي فجوة السيولة

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2014
الموجودات :						
525,302	-	-	-	-	525,302	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
363,883	-	-	128	191	363,564	سندات الخزانة والبنك المركزي
701,745	7,251	122,497	128,915	301,760	141,322	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,319,664	857,718	355,159	117,284	615,265	374,238	قروض وسلفيات
208,934	60,452	-	111	100	148,271	استثمارات في أوراق مالية
30,000	30,000	-	-	-	-	عقارات ومعدات
9,809	9,809	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
53,426	15,029	218	218	553	37,408	موجودات أخرى
4,212,763	980,259	477,874	246,656	917,869	1,590,105	
المطلوبات:						
324,579	-	-	108,021	59,886	156,672	المستحق إلى البنوك
679,492	121,576	23,173	238,810	126,351	169,582	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,554,251	3,880	127,345	408,118	438,654	1,576,254	ودائع العملاء
100,669	44,964	1,375	3,545	2,558	48,227	مطلوبات أخرى
3,658,991	170,420	151,893	758,494	627,449	1,950,735	
553,772	809,839	325,981	(511,838)	290,420	(360,630)	صافي فجوة السيولة

### ب- فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
<b>1,198,373</b>	<b>1,033,176</b>	<b>164,386</b>	-	-	<b>811</b>	<b>المطلوبات المحتملة</b>
كما في 31 ديسمبر 2014						
1,118,733	374,113	132,359	145,566	330,994	135,701	المطلوبات المحتملة

## إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2015

### ج - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
<b>كما في 31 ديسمبر 2015</b>					
<b>المطلوبات الغير مخفضة :</b>					
166,949	-	-	8,188	16,205	142,556
<b>المستحق إلى البنوك</b>					
<b>المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى</b>					
632,529	38,351	229,611	177,122	48,237	139,208
<b>ودائع العملاء</b>					
2,549,652	50,514	54,771	220,886	653,890	1,569,591
<b>مطلوبات أخرى</b>					
120,327	66,422	4,165	4,857	4,818	40,065
<b>3,469,457</b>	<b>155,287</b>	<b>288,547</b>	<b>411,053</b>	<b>723,150</b>	<b>1,891,420</b>
<b>كما في 31 ديسمبر 2014</b>					
<b>المطلوبات الغير مخفضة:</b>					
325,000	-	-	108,383	59,923	156,694
<b>المستحق إلى البنوك</b>					
<b>المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى</b>					
685,372	125,806	23,431	239,842	126,658	169,635
<b>ودائع العملاء</b>					
2,556,804	3,882	128,594	409,032	438,923	1,576,373
<b>مطلوبات أخرى</b>					
100,669	44,964	1,375	3,545	2,558	48,227
<b>3,667,845</b>	<b>174,652</b>	<b>153,400</b>	<b>760,802</b>	<b>628,062</b>	<b>1,950,929</b>

## 22 - مخاطر العمليات :

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية ، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية .

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها ، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك . وعندما يكون ذلك مناسباً ، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين .

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال .

## 23 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :

- أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين .
  - ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية ، سندات الخزنة ، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية .
- تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية .

## ألف دينار كويتي

المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
84,529	<b>83,305</b>	8,047	<b>6,960</b>	76,482	<b>76,345</b>	صافي إيرادات الفوائد
59,834	<b>52,919</b>	26,252	<b>12,468</b>	33,582	<b>40,451</b>	إيرادات غير الفوائد
144,363	<b>136,224</b>	34,299	<b>19,428</b>	110,064	<b>116,796</b>	إيرادات التشغيل
(58,377)	<b>(51,004)</b>	(35,264)	<b>(1,093)</b>	(23,113)	<b>(49,911)</b>	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
49,158	<b>46,150</b>	(17,721)	<b>1,785</b>	66,879	<b>44,365</b>	صافي ربح (خسارة) السنة
4,212,763	<b>4,037,351</b>	1,869,017	<b>1,604,993</b>	2,343,746	<b>2,432,358</b>	إجمالي الموجودات
4,212,763	<b>4,037,351</b>	2,440,202	<b>2,448,788</b>	1,778,561	<b>1,588,563</b>	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

## 24 – البنود خارج الميزانية العمومية

### أ – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية :

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء ، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

### ب – مطالبات قانونية :

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجموع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة ، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,974 ألف دينار كويتي (2014 : 1,769 ألف دينار كويتي).

## 25 – كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ BS/IBS/336/2015 بتاريخ 24 يونيو 2015 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

## 1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) (سابقاً: شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا «بالمجموعة».

## 2 - هيكل رأس المال

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,411,944,804 (31 ديسمبر 2014: 1,411,944,804)، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2015، يمتلك البنك 5,637,773 أسهم من أسهم الخزينة المشتراة (31 ديسمبر 2014: لا شيء).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		<b>أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)</b>
		<b>أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)</b>
141,194	<b>141,194</b>	1 - رأس المال المدفوع
-	<b>8,472</b>	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	<b>66,791</b>	3 - علاوة إصدار
132,646	<b>152,077</b>	4 - أرباح محتفظ بها
27,811	<b>31,724</b>	5 - احتياطي تقييم استثمارات
24,947	<b>26,078</b>	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
70,597	<b>115,977</b>	7 - احتياطي قانوني
17,927	<b>17,927</b>	8 - احتياطي عام
45,380	-	9 - احتياطي أسهم البنك المشتراة
(9,809)	<b>(9,809)</b>	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
-	<b>(2,822)</b>	11 - أسهم البنك المشتراة
-	-	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية و مالية وشركات التأمين
(20,245)	<b>(22,434)</b>	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية و مالية وشركات التأمين
497,239	<b>525,175</b>	<b>المجموع</b>

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

		ب - المضاف إلى الشريحة الأولى
1,064	<b>1,025</b>	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
1,064	<b>1,025</b>	<b>المجموع</b>
498,303	<b>526,200</b>	<b>مجموع الشريحة الأولى (TIR1) من رأس المال</b>
2014	2015	ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
35,152	<b>36,376</b>	مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال
35,152	<b>36,376</b>	مجموع رأس المال المؤهل
533,455	<b>562,576</b>	

### 3 - كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك ، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## أ - متطلبات رأس المال :

2014			2015			
صافي الموجودات المرجحة			صافي الموجودات المرجحة			
متطلبات رأس المال	بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	394,946	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
477	3,667	7,335	496	3,814	7,628	5 - مطالبات على البنوك
47,538	365,681	1,320,072	42,119	323,991	1,156,616	6 - مطالبات على الشركات
202,163	1,555,098	2,783,136	223,877	1,722,129	2,853,754	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
-	-	123,050	-	-	169,758	9 - الاستهلاكات التنظيمية
58,266	448,199	493,899	57,448	441,904	460,285	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
4,355	33,497	62,529	884	6,803	13,426	12 - موجودات أخرى
39,270	302,080	255,650	43,478	334,448	272,851	13 - مطالبات على الأصول المورقة
-	-	-	-	-	-	
352,069	2,708,222	5,440,617	368,303	2,833,098	5,268,113	
<b>ب - مخاطر السوق :</b>						
-	-	-	-	-	-	1 - مخاطر مراكز معدل الفائدة
-	-	-	-	-	-	2 - مخاطر مراكز الملكية
712	5,478	5,478	311	2,390	2,389	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	-	-	-	-	-	4 - مخاطر السلع
-	-	-	-	-	-	5 - الخيارات
712	5,478	5,478	311	2,390	2,389	<b>المجموع</b>
29,281	225,242	125,113	29,123	224,026	125,570	<b>ج- مخاطر العمليات</b>
382,062	2,938,942	5,571,208	397,737	3,059,514	5,396,072	<b>المجموع</b>

## ب - نسب رأس المال

18.15%	<b>18.39%</b>	1 - مجموع نسب رأس المال
16.96%	<b>17.20%</b>	2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال
16.92%	<b>17.17%</b>	3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من رأس المال

### 1 - نموذج الإفصاح العام

2015	
ألف دينار كويتي	
بالرجوع إلى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال
	• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات
h+k	207,985
q	152,077
i+l+m+n+o+p	200,178
	1 - الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
	2 - الأرباح المحتفظ بها
	3 - الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
	4 - رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
	5 - الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
	6 - حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية
	560,240
	• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية
	7 - تعديلات التقييم الوقائية
	8 - الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	9 - الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
f	9,809
	10 - الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
	11 - احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
	12 - عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
	13 - الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
	14 - الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
	15 - صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
	16 - استثمارات في أسهم البنك المشتراة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
j	2,822
	17 - الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
	18 - الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	19 - الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
c	22,434

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

-	20 - حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	21 - الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	
-	22 - المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك	
-	23 - منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
-	24 - منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25 - منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
-	26 - التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية	
-	27 - التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
	28 - إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	35,065
	29 - حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	525,175
<b>• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات</b>		
-	30 - الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدره زائد علاوة الإصدار	
-	31 - منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	32 - منها: المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	33 - أدوات رأس المال المصدره مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
-	34 - أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	r 1,025
-	35 - منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	36 - رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	1,025
<b>• رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية</b>		
-	37 - استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)	
-	38 - الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
-	39 - الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدره (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	40 - الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	41 - التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
-	42 - التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	43 - إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	44 - رأس المال الأضافي (AT1)	1,025
	45 - رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الأضافي (AT1))	526,200
<b>• رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات</b>		
-	46 - أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدره زائدا علاوة الإصدار	

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

		47 - أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريعة 2)
		48 - أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريعة 2))
		49 - منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
<b>b</b>	<b>36,376</b>	50 - المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريعة 2)
	<b>36,376</b>	51 - رأس المال المساند (الشريعة 2) قبل التعديلات الرقابية
		<b>• رأس المال المساند (الشريعة 2) : التعديلات الرقابية</b>
		52 - استثمارات في رأس المال المساند للبنك نقسة (الشريعة 2)
		53 - الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2)
		54 - الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		55 - الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
		56 - التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
		57 - إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)
	<b>36,376</b>	58 - رأس المال المساند (الشريعة 2)
	<b>562,576</b>	<b>59 - رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2))</b>
	<b>3,059,514</b>	<b>60 - إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر</b>
		<b>معدلات رأس المال والمصدات</b>
	<b>17.17 %</b>	61 - حقوق المساهمين (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	<b>17.20 %</b>	62 - رأس المال الأساسي (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	<b>18.39 %</b>	63 - مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
		64 - متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
		65 - منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
		66 - منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
		67 - منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
		68 - حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
		<b>• الحدود الدنيا</b>
	<b>9.50 %</b>	69 - الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
	<b>11.00 %</b>	70 - الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريعة 1)
		71 - الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي
	<b>13.00 %</b>	

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

		• <b>المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)</b>
e	51,229	72 - الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
d	54,761	73 - الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
	-	74 - حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	75 - الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		• <b>حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)</b>
a + g	113,398	76 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
		77 - الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
b	36,376	78 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
	-	79 - الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2014

ألف دينار كويتي

مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال	بالرجوع إلى المركز المالي الرقابي المجمع
-----------------------------------------	------------------------------------------------

		• <b>حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات</b>
H+K	207,985	1 - الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
q	132,646	2 - الأرباح المحتفظ بها
i+l+m+n+o+p	186,662	3 - الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
	-	4 - رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
	-	5 - الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
	527,293	6 - حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية)
		• <b>حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية</b>
	-	7 - تعديلات التقييم
	-	8 - الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
f	9,809	9 - الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	10 - الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	11 - احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
	-	12 - عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
	-	13 - الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريد

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

		14 - الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
		15 - صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
j		16 - استثمارات في أسهم البنك المشتراة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
		17 - الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
		18 - الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
c	20,246	19 - الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		20 - حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		21 - الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
		22 - المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك
		23 - منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
		24 - منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
		25 - منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
		26 - التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية
		27 - التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات
	30,055	28 - إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
	497,239	29 - حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
		<b>• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات</b>
		30 - الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
		31 - منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		32 - منها: المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		33 - أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
		34 - أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))
r	1,064	35 - منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
	1,064	36 - رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
		<b>• رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية</b>
		37 - استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)
		38 - الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
		39 - الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

40 -	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-
41 -	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-
42 -	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-
43 -	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	-
44 -	رأس المال الإضافي (AT1)	1,064

45 -	رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))	498,303
------	---------------------------------------------------------------------------------	---------

## • رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

46 -	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدر زائدا علاوة الإصدار	-
47 -	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-
48 -	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-
49 -	منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-
50 -	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	b 35,152
51 -	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	35,152

## • رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية

52 -	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريحة 2)	-
53 -	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-
54 -	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدر (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-
55 -	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-
56 -	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-
57 -	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-
58 -	رأس المال المساند (الشريحة 2)	35,152

**59 - رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))**

**533,455**

**2,938,942**

**60 - إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر**

## معدلات رأس المال والمصدات

61 -	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	16.92 %
62 -	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	16.96 %
63 -	مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	18.15 %
64 -	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للمتطلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	-

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

-		65 - منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
-		66 - منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
-		67 - منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
-		68 - حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
		<b>• الحدود الدنيا</b>
	9.50 %	69 - الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
	11.00 %	70 - الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
		71 - الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي
	13.00 %	
		<b>• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)</b>
e	47,648	72 - الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
d	51,748	73 - الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
		74 - حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		75 - الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		<b>• حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)</b>
a + g	139,112	76 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
b	35,152	77 - الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
		78 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
		79 - الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

### 2 - المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أساس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

2015		
ألف دينار كويتي		
المحتويات المستخدمة في	المحتويات المستخدمة في	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	أطار افصاحات رأس المال	
		<b>الموجودات</b>
		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		682,469
		332,575
		سندات الخزانة والبنك المركزي
		265,681
		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,297,466
		قروض وسلفيات
		منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول
a	108,609	المتضمنة في محتويات الشريحة 2
b	36,376	منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		338,888
		استثمارات في اوراق مالية
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
c	22,434	فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
d	54,761	تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
		منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية
e	51,229	الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات )
		30,234
		عقارات ومعدات
f	9,809	9,809
		موجودات غير ملموسة
		80,229
		موجودات أخرى
		<b>4,037,351</b>
		<b>مجموع الموجودات</b>
		<b>الإلتزامات وحقوق الملكية</b>
		<b>الإلتزامات</b>
		166,904
		مستحق إلى البنوك
		627,232
		مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,546,163
		- ودائع العملاء
		120,327
		- إلتزامات أخرى
		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه
g	4,789	ضمن (الشريحة 2)
		<b>3,460,626</b>
		<b>مجموع الإلتزامات</b>

2015

ألف دينار كويتي			
المحتويات	المستخدمة في	بيان المركز المالي	
بالرجوع إلى	اطار افصاحات	الرقابي المجمع	
نموذج الإفصاحات	رأس المال		
العامة لرأس المال			
			<b>حقوق الملكية</b>
			<b>حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك</b>
			رأس المال
h	141,194	141,194	أسهم منحة مقترحة
i	8,472	8,472	اسهم البنك المشتراة
j	2,822	(2,822)	احتياطيات
		258,497	منها : علاوة إصدار
k	66,791		منها احتياطي قانوني
l	115,977		منها احتياطي عام
m	17,927		منها احتياطي أسهم البنك المشتراة
n	-		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
o	26,078		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
p	31,724		أرباح محتفظ بها
q	152,077	152,077	
		557,418	
		18,282	توزيعات أرباح مقترحة
		575,700	
r	1,025	1,025	<b>الحصص غير المسيطرة</b>
		576,725	<b>مجموع حقوق الملكية</b>
		4,037,351	<b>مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية</b>

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

2014

ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في اطار افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
<b>• الموجودات</b>		
		525,302 نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		363,883 سندات الخزنة والبنك المركزي
		701,745 المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,319,664 قروض وسلفيات
		منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول
a	134,557	المتضمنة في محتويات الشريحة 2
b	35,152	منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		208,934 استثمارات في اوراق مالية
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
c	20,246	فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
d	51,748	تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
		منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية
e	47,648	الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات )
		30,000 عقارات ومعدات
f	9,809	9,809 موجودات غير ملموسة
		53,426 موجودات أخرى
		4,212,763
<b>• مجموع الموجودات</b>		
<b>الإلتزامات وحقوق الملكية</b>		
<b>الإلتزامات</b>		
		324,579 مستحق إلى البنوك
		679,492 مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,554,251 - ودائع العملاء
		100,669 - إلتزامات أخرى
		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه
g	4,555	ضمن (الشريحة 2)
		3,658,991
<b>مجموع الإلتزامات</b>		

2014		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في اطار افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
		<b>حقوق الملكية</b>
		<b>حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك</b>
		رأس المال
h	141,194	141,194
		أسهم منحة مقترحة
i	-	-
		اسهم البنك المشتراة
		احتياطيات
j	66,791	253,453
		منها : علاوة إصدار
k	70,597	
		منها احتياطي قانوني
l	17,927	
		منها احتياطي عام
m	45,380	
		منها احتياطي أسهم البنك المشتراة
n	24,947	
		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
o	27,811	
		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
p	132,646	132,646
		أرباح محتفظ بها
		527,293
		25,415
		توزيعات أرباح مقترحة
		552,708
q	1,064	1,064
		<b>الحصص غير المسيطرة</b>
		553,772
		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
		4,212,763
		<b>مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية</b>

## 3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1 - المصدر
بنك الكويت المركزي	2 - الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (Cusip) أو (Isin) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)
دولة الكويت	3 - القوانين الحاكمة للأداة
	<b>المعاملة الرقابية</b>
حقوق المساهمين الشريحة 1	4 - نوع رأس المال CET1 ، AT1 ، T2
المجموعة	5 - مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6 - نوع الأداة
141,194 دينار كويتي	7 - المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8 - القيمة الإسمية للأداة
حقوق المساهمين	9 - التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10 - تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11 - دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12 - تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13 - خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14 - تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15 - تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت
	<b>الكوبونات / توزيعات الأرباح</b>
عائمة	16 - توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو عامة
غير مطبقة	17 - سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
لا	18 - وجود مانع لتوزيعات الأرباح
اختيارية بالكامل	19 - توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
لا	20 - وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير تراكمية	21 - غير تراكمية أو تراكمية
غير قابلة للتحويل	22 - قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23 - إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24 - إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25 - إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26 - إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27 - إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غير مطبقة	28 - إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29 - خصائص التخفيض
غير مطبقة	30 - في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31 - في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32 - في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33 - إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34 - المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35 - مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36 - إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

## 4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,182,709	<b>4,037,351</b>	1 - البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(30,054)	<b>(32,243)</b>	2 - (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,182,708	<b>4,005,108</b>	3 - إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
1,016	<b>1,115</b>	4 - تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
11,865	<b>6,887</b>	5 - مبلغ المعامل الإضافي للإنكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
-	-	6 - إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7 - (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
-	-	8 - (إنكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استشاؤها)
-	-	9 - المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدر
-	-	10 - التفاضل للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدر)
12,881	<b>8,002</b>	11 - إجمالي الإنكشاف للمشتقات
-	-	12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
-	-	14 - الإنكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	15 - إنكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16 - إجمالي الإنكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
1,153,352	<b>1,198,373</b>	17 - الإنكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
(651,200)	<b>(637,977)</b>	18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
502,152	<b>560,396</b>	19 - البنود خارج المركز المالي
4,697,741	<b>4,573,506</b>	20 - إجمالي الإنكشافات
498,303	<b>526,200</b>	21 - الشريحة الأولى من رأس المال
10.61%	<b>11.51%</b>	22 - نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الإنكشافات)

## 5 - إدارة المخاطر :

### التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار، بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشيتها مع الإرشادات الرقابية.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث المفصّل عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها ضمن التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتنسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري. إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسؤولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببنود الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير تحليل المحفظة بشكل شهري والذي يتم تعميمه على كافة أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات، بينما يتم تقديم تحليل للمحفظة كل ستة أشهر بشكل أكثر تفصيلاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة.

إن وحدة أمن تقنية المعلومات مسؤولة عن التأكد من أن كافة معلومات ومعدات المجموعة مؤمنة ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت عن عمد أو بغير قصد. إن أمن تقنية المعلومات يضمن تطبيق الأدوات الأمنية ومراقبة عمليات الوصول حتى يتسنى حماية المعلومات من عمليات الوصول والإفصاحات غير المخول بها والحفاظ على سلامة وأمن الأصول المتعلقة بتقنية المعلومات.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس ، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات ، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأموال التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكله إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك ، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات ، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع ، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة ، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر ، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

## أ- مخاطر الائتمان :

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الإعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشي مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهاالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهاالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فإنه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية ، كما أن احتمالية التغير يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال STANDARD & POOR و Moddys، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

إن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بالسياسة المتعلقة بهذا التحوط والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط ، يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3. تم تغيير طريقة احتساب رأس المال لمخاطر هذه التركزات خلال السنة استناداً إلى توصيات الاستشاري الخارجي الذي أقر وصدق على صحة طرق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة ، وهي البنوك ، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي إنكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالاتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

## ب . مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالتجارة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقياس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنويا للتحقق من صحتها. بالإضافة لذلك يتم احتساب رأس المال لمخاطر السوق بشكل منتظم متضمنة التركيز.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن رأس المال الإقتصادي بالنسبة لمخاطر السوق باستخدام نموذج الضغط لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

## ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تبييه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم خلال سنة 2013 إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا .

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لأدارة مخاطر السيولة. في حين أن هذه الأنظمة حاليا قيد التطوير للبنوك في الكويت، قام البنك في عام 2012 بإدخال نسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وأصبحت نسبة تغطية السيولة كنسبة رقابية خلال السنة. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية على مراحل تدريجية لتقابل المعايير التنظيمية.

## د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إذا كانت الموجودات المعاد تسعيرها بعد سنة واحدة في زيادة وهي قريبة من 10% من الموجودات، فإن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضا في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا .

## هـ - مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحفوظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستراتيجية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

## و - مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لتقييم رأس المال لهذه المخاطر.

## 6 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه:

فترة عدم الانتظام		البند والمخصص المطلوب
أخرى مع استبعاد القروض السيادية	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	
حتى 90 يوم	لا تتعدى 3 أشهر	بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة
من 91 إلى 180 يوم	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	دون المستوى - 20% مخصص
من 181 إلى 365 يوم	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	مشكوك بها - 50% مخصص
أكثر من 365 يوم	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	رديئة - 100% مخصص

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي FITC, STANDARD & POOR, MOODY'S، إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## أ - إجمالي التعرضات للائتمان

2014			2015			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	394,946	394,946	-	<b>333,795</b>	<b>333,795</b>	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
213,056	1,107,016	1,320,072	<b>247,948</b>	<b>908,668</b>	<b>1,156,616</b>	5 - مطالبات على البنوك
888,360	1,894,776	2,783,136	<b>932,229</b>	<b>1,921,525</b>	<b>2,853,754</b>	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	123,050	123,050	-	<b>169,758</b>	<b>169,758</b>	8 - بنود نقدية
51,790	442,109	493,899	<b>18,148</b>	<b>442,137</b>	<b>460,285</b>	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
146	62,383	62,529	<b>48</b>	<b>13,378</b>	<b>13,426</b>	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	255,650	255,650	-	<b>272,851</b>	<b>272,851</b>	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
<b>1,153,352</b>	<b>4,287,265</b>	<b>5,440,617</b>	<b>1,198,373</b>	<b>4,069,740</b>	<b>5,268,113</b>	

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

2015			
ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	364,371	364,371	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	7,482	7,482	4 - مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
230,502	1,007,842	1,238,344	5 - مطالبات على البنوك
910,295	1,908,151	2,818,445	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	146,404	146,404	8 - بنود نقدية
34,969	442,123	477,092	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
97	37,881	37,978	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	264,251	264,251	12 - موجودات أخرى
-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,175,863	4,178,503	5,354,365	

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
333,795	-	-	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,628	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,156,616	16,562	2,310	74,841	791,300	271,603	5 - مطالبات على البنوك
2,853,754	-	14,469	14,272	198,568	2,626,445	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	826	6,410	79,954	50,804	31,764	8 - بنود نقدية
460,285	132	-	248	126	459,779	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,426	-	-	-	-	13,426	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	-	1,420	5,379	1,372	264,680	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,268,113	25,148	24,609	174,694	1,042,170	4,001,492	
100%	0.5%	0.5%	3.3%	19.8%	76.0%	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2014
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
394,946	-	-	-	-	394,946	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,335	7,335	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,320,072	529	2,348	59,102	925,990	332,103	5 - مطالبات على البنوك
2,783,136	-	4,629	11,011	176,393	591,103	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	608	3,184	14,145	26,321	78,792	8 - بنود نقدية
493,899	2	-	355	69	493,473	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
62,529	-	-	-	-	62,529	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	-	1,170	7,408	11,936	235,136	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,440,617	8,474	11,331	92,021	1,140,709	4,188,082	
100%	0.1%	0.2%	1.7%	21.0%	77.0%	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
333,795	-	-	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,628	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
908,668	11,989	-	34,961	599,701	262,017	5 - مطالبات على البنوك
1,921,525	-	-	3,665	117,473	1,800,387	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	826	6,410	79,954	50,804	31,764	8 - بنود نقدية
422,137	13	-	-	29	442,095	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,378	-	-	-	-	13,378	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	-	1,420	5,379	1,372	264,680	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,069,740	20,456	7,830	123,959	769,379	3,148,116	
100.0%	0.5%	0.2%	3.0%	18.9%	77.4%	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2014
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
394,946	-	-	-	-	394,946	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,335	7,335	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,107,016	-	-	14,616	760,297	332,103	5 - مطالبات على البنوك
1,894,776	-	-	-	93,759	1,801,017	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	608	3,184	14,145	26,321	78,792	8 - بنود نقدية
442,109	-	-	-	-	442,109	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
62,383	-	-	-	-	62,383	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	-	1,170	7,408	11,936	235,136	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,287,265	7,943	4,354	36,169	892,313	3,346,486	
100.0%	0.2%	0.1%	0.8%	20.8%	78.1%	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
247,948	4,573	2,310	39,880	191,599	9,586	5 - مطالبات على البنوك
932,229	-	14,469	10,607	81,095	826,058	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
18,148	119	-	248	97	17,684	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
48	-	-	-	-	48	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
<b>1,198,373</b>	<b>4,692</b>	<b>16,779</b>	<b>50,735</b>	<b>272,791</b>	<b>853,376</b>	
<b>100.0%</b>	<b>0.4%</b>	<b>1.4%</b>	<b>4.2%</b>	<b>22.8%</b>	<b>71.2%</b>	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2014
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
213,056	529	2,348	44,486	165,693	-	5 - مطالبات على البنوك
888,360	-	4,629	11,011	82,634	790,086	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
51,790	2	-	355	69	51,364	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
146	-	-	-	-	146	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
<b>1,153,352</b>	<b>531</b>	<b>6,977</b>	<b>55,852</b>	<b>248,396</b>	<b>841,596</b>	
<b>100.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.6%</b>	<b>4.9%</b>	<b>21.5%</b>	<b>73.0%</b>	• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
333,795	11,871	63,815	80,388	128,252	49,469	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,596	32	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,156,616	375,735	58,424	99,023	38,669	584,765	5 - مطالبات على البنوك
2,853,754	1,860,664	972,211	-	-	20,879	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	-	-	-	693	169,065	8 - بنود نقدية
460,285	440,369	9,225	-	-	10,691	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,426	-	-	-	-	13,426	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	194,852	11,999	955	117	64,928	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,268,113	2,891,087	1,115,706	481,932	167,731	913,223	
100.0%	54.9%	21.2%	3.4%	3.2%	17.3%	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2014
394,946	5,281	58,000	88,765	162,316	80,584	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,335	7,335	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,320,072	101,295	139,801	145,462	375,535	557,979	5 - مطالبات على البنوك
2,783,136	804,375	438,720	235,867	785,277	518,897	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	-	-	-	-	123,050	8 - بنود نقدية
493,899	424,435	7,241	5,551	7,567	49,105	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
62,529	-	-	-	-	62,529	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	207,810	7,316	6,287	2,866	31,371	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,440,617	1,550,531	651,078	481,932	1,333,561	1,423,515	
100.0%	28.5%	11.9%	8.9%	24.5%	26.2%	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
333,795	11,871	63,815	80,388	128,252	49,469	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,596	32	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
908,668	140,776	45,435	99,023	38,669	584,765	5 - مطالبات على البنوك
1,921,525	1,077,182	824,224	-	-	20,119	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	-	-	-	693	169,065	8 - بنود نقدية
442,137	425,634	5,815	-	-	10,688	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,378	-	-	-	-	13,378	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	194,852	11,999	955	117	64,928	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,069,740	1,857,911	951,320	180,366	167,731	912,412	
100.0%	45.7%	12.1%	7.8%	23.4%	29.2%	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2014
394,946	5,281	58,000	88,765	162,316	80,584	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,335	7,335	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,107,016	7,374	122,497	128,915	301,760	546,470	5 - مطالبات على البنوك
1,894,776	528,031	327,462	109,917	532,338	397,028	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	-	-	-	-	123,050	8 - بنود نقدية
442,109	420,587	3,444	2,482	3,287	12,309	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
62,383	-	-	-	-	62,383	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	207,810	7,316	6,287	2,866	31,371	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,287,265	1,176,418	518,719	336,366	1,002,567	1,253,195	
100.0%	27.5%	12.1%	7.8%	23.4%	29.2%	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
247,948	234,959	12,989	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
932,229	783,482	147,987	-	-	760	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
18,148	14,735	3,410	-	-	3	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
48	-	-	-	-	48	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
<b>1,198,373</b>	<b>1,033,176</b>	<b>164,386</b>	-	-	<b>811</b>	
<b>100.0%</b>	<b>86.2%</b>	<b>13.7%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.1%</b>	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2014
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
213,056	93,921	17,304	16,547	73,775	11,509	5 - مطالبات على البنوك
888,360	276,344	111,258	125,950	252,939	121,869	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
51,790	3,848	3,797	3,069	4,280	36,796	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
146	-	-	-	-	146	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
<b>1,153,352</b>	<b>374,113</b>	<b>132,359</b>	<b>145,566</b>	<b>330,994</b>	<b>170,320</b>	
<b>100.0%</b>	<b>32.4%</b>	<b>11.5%</b>	<b>12.6%</b>	<b>28.7%</b>	<b>14.8%</b>	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ط - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب المحفظة المعيارية

2014			2015			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
7,220	(1,781)	9,001	7,444	(2,065)	9,509	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
5,238	(5,526)	10,764	5,684	(6,684)	12,368	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
12,458	(7,307)	19,765	13,128	(8,749)	21,877	

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

### بي - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

2014		2015		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
90 - 61 يوم	60 - 0 يوم	90 - 61 يوم	60 - 0 يوم	
-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
5,758	375,043	52	347,488	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8 - بنود نقدية
-	32,593	-	42,724	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,758	407,636	52	390,212	

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ك - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

2014		2015		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
71	74	303	337	5 - مطالبات على البنوك
22,605	127,993	44,240	100,012	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8 - بنود نقدية
356	4,112	4,110	5,110	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
35,345	2,378	2,351	3,150	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
58,377	134,557	51,004	108,609	

## ل - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2015
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم			
52	390,212	(8,749)	21,877	• الكويت
-	-	-	-	• آسيا
-	-	-	-	• أوروبا
-	-	-	-	• أمريكا
-	-	-	-	• أخرى
52	390,212	(8,749)	21,877	

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

ألف دينار كويتي				إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2014
تأخر سدادها ولم تتخفف قيمتها		المخصص المحدد	المجموع		
90 - 61 يوم	60 - 0 يوم				
5,758	407,636	(7,307)	19,765	• الكويت	
-	-	-	-	• آسيا	
-	-	-	-	• أوروبا	
-	-	-	-	• أمريكا	
-	-	-	-	• أخرى	
5,758	407,636	(7,307)	19,765		

### م - الحركة على المخصصات

2014			2015			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
121,235	103,048	18,187	<b>148,631</b>	<b>134,557</b>	<b>14,074</b>	• المخصصات في 1 يناير
(20,805)	-	(20,805)	<b>(96,958)</b>	-	<b>(96,958)</b>	• مبالغ مشطوبة
34	34	-	<b>43</b>	<b>43</b>	-	• فروقات تحويل
25,030	-	25,030	<b>25,953</b>	-	<b>25,953</b>	• مستردات
(11)	-	(11)	<b>(1)</b>	-	<b>(1)</b>	• مضاف لبنك الكويت المركزي
23,148	31,475	(8,327)	<b>47,670</b>	<b>(25,991)</b>	<b>73,661</b>	• بيان الدخل
148,631	134,557	14,074	<b>125,338</b>	<b>108,609</b>	<b>16,729</b>	

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

## ن- التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2014		2015	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة
395,298	-	<b>333,903</b>	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	7,335	-	<b>7,628</b>
367,739	857,713	<b>270,229</b>	<b>771,134</b>
1,648,686	36,176	<b>1,772,487</b>	<b>39,672</b>
-	-	-	-
123,050	-	<b>169,758</b>	-
451,708	-	<b>445,542</b>	-
-	-	-	-
37,400	-	<b>9,483</b>	-
219,007	-	<b>247,822</b>	-
-	-	-	-
3,242,888	901,224	<b>3,249,224</b>	<b>818,434</b>

### 7 - تخفيف خطر الائتمان :

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن المركز المالي أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمية المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن ، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالثمن المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات ... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان ، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملاء المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاميد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة على النقد والكفالات البنكية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك ووفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال ، فإن الفئة الأساسية لضمانات الأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

# الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2015				
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	7,628	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,156,616	5 - مطالبات على البنوك
-	537,511	819,497	2,853,754	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	169,758	8 - بنود نقدية
-	5,299	4,067	460,285	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	3,918	7,037	13,426	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	25,029	33,117	272,851	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
-	571,757	863,718	5,268,113	

2014				
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	394,946	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	7,335	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,320,072	5 - مطالبات على البنوك
-	591,760	845,551	2,783,136	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	123,050	8 - بنود نقدية
-	5,465	4,003	493,899	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	25,056	40,230	62,529	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	36,643	42,336	255,650	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
-	658,924	932,120	5,440,617	

## 8 – متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	-	2 - مخاطر مراكز الأسهم
438	191	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4 - مخاطر السلع
-	-	5 - الخيارات
438	191	

## 9 – مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 29,123 ألف دينار كويتي (2014): 29,281 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

## 10 – مركز حقوق المساهمين فيه دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغييرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

ألف دينار كويتي		
2014	2015	
164,583	<b>177,926</b>	1 - قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع :
131,307	<b>143,842</b>	- أسهم مسعرة
33,276	<b>34,084</b>	- أسهم غير مسعرة
164,583	<b>177,926</b>	
15,730	<b>2,180</b>	3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4 - مجموع (الخسائر) الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
(27,815)	<b>6,212</b>	5 - متطلبات رأسمالية
31,598	<b>33,754</b>	- متاحة للبيع

### 11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقارير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح ومسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2014		2015		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
%2@±	%1@±	%2@±	%1@±	
15,128	7,564	<b>18,120</b>	<b>9,060</b>	• دينار كويتي
5,832	2,916	<b>384</b>	<b>192</b>	• دولار أمريكي
(2,768)	(1,384)	<b>1,064</b>	<b>532</b>	• عملات أخرى
18,192 ±	9,096 ±	<b>19,568 ±</b>	<b>9,784 ±</b>	

### 12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / عبد الرزاق الكندري  
السيد / بدر سليمان الأحمد  
السيد / أرشيد الحوري

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يمثل رئاسة اللجنة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي والقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها بما يعكس أهداف البنك مع الحفاظ على وحدة وتكامل عمليات البنك ومركزه المالي.

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المكافآت:

- 1- مراجعة سياسة منح المكافآت بالبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والإشراف على تطبيقها واقتراح أية تعديلات عليها قد تكون ضرورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشركات التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
- 2- إجراء مراجعة مستقلة لسياسة منح المكافآت أو بناءً على طلب من مجلس الإدارة. ويمكن أن يتم إجراء هذه المراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
- 3- تقييم كفاءة وفعالية سياسة منح المكافآت بانتظام بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.
- 4- التأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك قامت بوضع نظم وإجراءات دقيقة وآلية مراقبة فعالة لضمان الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وقرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمكافآت.
- 5- رفع توصية لمجلس الإدارة حول مستوى وعناصر مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومكافأة أي وظيفة أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة.
- 6- التحقق من أن سياسة وإجراءات المكافآت التي يطبقها البنك وشركاته التابعة تتماشى مع قواعد ونظم حوكمة الشركات المعمول بها والموضحة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

خلال سنة 2015، لم يتم طلب أية استشارات من جهة استشارية خارجية.

في 18 يونيو 2013، وافق مجلس الإدارة على سياسة منح المكافآت. على أن يتم مراجعتها وتحديثها كل 3 سنوات أو وفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية أو مجلس الإدارة، أيهما أقرب، ومن ثم يجب على لجنة مكافآت وترشيحات مجلس الإدارة / مجلس الإدارة مراجعة سياسة منح المكافآت في أو قبل تاريخ 18 يونيو 2016.

فيما يلي العناصر الرئيسية لسياسة منح المكافآت الخاصة بالبنك:

- 1- يقوم البنك بتطبيق سياسة منح المكافآت التي تشمل كافة موظفي البنك من خلال تطبيق نظام يقوم بتصنيف وتقييم ووصف كافة الوظائف والمهام الموكلة إلى الموظفين الذين يتمتعون بخبرات ومهارات تتماشى مع النظام السالف ذكره.
- 2- تراعي سياسة منح المكافآت استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في الكويت وكذلك مستويات وسلم الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي والمالي عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
- 3- تنقسم المكافآت إلى مكافآت ثابتة وتتضمن المرتبات، الأجور الثابتة ومكافآت متغيرة والتي تستند على تقييم أداء الموظفين. غير أنه استناداً إلى قواعد حوكمة الشركات المعمول بها، تشمل المكافآت المتغيرة مكافآت مرتبطة بأداء الموظفين خلال فترة ثلاث سنوات والتي ترتبط كذلك بالمخاطر التي تتطوي عليها الواجبات المنوطة للموظفين، وعليه يمكن استرجاع تلك المكافآت المتغيرة.
- 4- يخضع جميع الموظفين لتقييم سنوي حيث يتم تحديد كافة المكافآت المتغيرة استناداً إلى هذا التقييم، إن وجدت.
- 5- كذلك بالنسبة للترقيات وبصرف النظر عن التقييم السنوي للموظفين، فإن نظام الترقيات يراعي حاجة البنك لترقية موظفيه إلى درجات وظيفية أعلى وكذلك مدى استعداد الموظفين لتطوير مهاراتهم لتتماشى مع متطلبات مسؤوليات الوظيفة الجديدة.
- 6- سيتم تقييم مدراء أقسام الالتزام، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر من قبل رئيس مجلس الإدارة، بحيث لا يتدخل الرئيس التنفيذي في هذا التقييم. وعليه، فإن الترقيات والمكافآت التي ستحددها الإدارة العليا في البنك ستعتمد على هذا التقييم.

وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد للبنك، فإن قسم الالتزام يرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة حوكمة الشركات وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، فإن قسم إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة المخاطر وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. وبناءً على ما سبق، فإن الإدارة التنفيذية ليس من شأنها التدخل في التقييم، وكذلك الحال بالنسبة للترقيات المرتبطة بقسمي الالتزام وإدارة المخاطر.

يتم إدارة ممارسات منح المكافآت وفقاً لقابلية المخاطرة لدى البنك. يأخذ البنك في الاعتبار كافة جوانب وعوامل منح المكافآت المالية لدعم فاعلية إدارة مخاطر البنك.

إن سياسة منح المكافآت لدى البنك مرتبطة بأداء البنك على المدى الطويل وكذلك المدى القصير مع مراعاة تعديل المكافآت المالية الممنوحة للموظفين وذلك لتحقيق التوافق ما بين المخاطر على المدى الطويل والقصير.

تقتضي سياسة البنك أن يُجرى تقييم أداء جميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ومن ثم تحديد الزيادات السنوية بناءً على هذا التقييم. وتجرى عملية التقييم من أجل تحديد والوقوف على مدى مساهمة الموظفين في عمليات البنك وكذلك تزويدهم برؤية تحليلية شاملة حول نقاط القوة والضعف في أدائهم والمهارات التي تحتاج إلى تحسين.

إن معايير تصنيف الأداء مرتبطة بأداء الموظف وكذلك بمستوى سلم الرواتب لدرجته الوظيفية. وتُطبق هذه الإرشادات بشكل متساو على جميع المستويات الوظيفية للموظفين.

يتم النظر في منح مزايا إضافية لمستحقيها من الموظفين بالرجوع إلى تقييم الأداء الذي يرتبط بمعايير التصنيف المحددة بشكل مسبق بالإضافة إلى إرشادات زيادة الرواتب والتي تُطبق بحيادية على مستوى قطاعات البنك.

لم يكن البنك مضطراً لاتخاذ أية تدابير تتعلق بتعديل نظام منح المكافآت بسبب قياسات الأداء الضعيف حتى تاريخه، ولكنه في حالة وقوع مثل هذا الحدث، فإن لجنة ترشيحات ومكافآت مجلس الإدارة سوف تتبنى التدابير المناسبة لتعديل سياسات منح المكافآت في هذه المرحلة الزمنية بما يحقق مصالح البنك وموظفيه.

تم وضع سياسة استرداد المكافآت التي تخول مجلس الإدارة استرجاع المكافآت من خلال استرداد جزئي للمكافآت الممنوحة خلال فترة ثلاث سنوات مالية، هي فترة التفويض بمنح تلك المكافآت.

تتقسم مكافآت جميع موظفي البنك إلى ما يلي:

- مكافأة ثابتة

- مكافأة متغيرة

تتكون المكافأة الثابتة من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة (سكن، انتقالات، تعليم، تأمين صحي، تذاكر سفر، منحة، حوافز تعاقدية، إلخ).

المكافأة المتغيرة - لا توجد في الوقت الحالي مكافآت متغيرة محددة.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة مرتين خلال عام 2015. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة، يرجى العلم بأن المكافأة الممنوحة لهؤلاء الأعضاء عن سنة 2015 تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة وأية مهام أخرى أسندت إليهم من قبل مجلس الإدارة. تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات، حيث بلغت 529 ألف دينار كويتي (2014: 529 ألف دينار كويتي).

## الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2015

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين في نهاية 2015:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,306	<b>1,565</b>	المبلغ المدفوع
1,092	<b>1,085</b>	عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2014	عدد الموظفين	2015	عدد الموظفين	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
				المبالغ المدفوعة لـ:
131	7	<b>73</b>	<b>7</b>	- موظفين كويتيين
140	27	<b>388</b>	<b>33</b>	- موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال سنة 2015:

2014	2015			
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي			
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	
			ثابتة	
-	7,782	-	<b>8,021</b>	- نقدية
-	-	-	-	- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم
-	-	-	-	- أخرى
-	7,782	-	<b>8,021</b>	<b>إجمالي المكافآت الثابتة</b>

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2015:

2014	2015			
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
1,121	13	<b>989</b>	<b>12</b>	الإدارة العليا
5,906	317	<b>6,250</b>	<b>333</b>	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
755	39	<b>782</b>	<b>35</b>	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية
7,782		<b>8,021</b>		



Branch Network	Tel	Fax	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	22464870	مبارك الكبير
Abdulla Mubarak Street	22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	24741951	المطار (الوصول)
Airport (Cargo)	22990235	24712088	المطار (الجمارك)
Al Rai	22990045	22990825	الري
Ali Sabah Al Salem	22990042	23280662	علي صباح السالم
Al Naeem	22990056	24571797	النعيم
Al Rabia	22990057	22990547	الرابية
Al Messila	22990065	22990815	المسيلة
Andalus	22990036	24889129	الأندلس
Ardhiya	22990019	24887316	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
Dhafer	22990041	23830726	الظفر
East Ahmadi	22990014	23980434	شرق الأحمدية
Fahaheel	22990066	23929683	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	22531740	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	24744810	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	22990232	هدية
Hawalli	22990016	22616451	حوالي
Hawalli (Beirut Str)	22990020	22621904	حوالي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	25334632	الجابرية
Jahra	22990007	24551580	الجهراء
Jleeb Al Shyukh	22990063	22990153	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	24745584	خيطان
Khaldiya	22990015	24810549	الخالدية
Labor Unit	22990324	24335895	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	22573880	المنصورية
Ministries Complex	22990031	22474151	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	24711148	العمرية
Qurain	22990024	25440035	القرين
Ras Salmiya	22990033	25719570	رأس السالمية
Regaee	22990050	24893885	الرقعي
Rumaithiya	22990018	22990964	الرميثية
Sabah Al Salem	22990054	22990354	صباح السالم
Sabahiya	22990012	23617302	الصباحية
Salhiya	22990030	22463492	الصالحية
Salmiya	22990023	25727053	السالمية
Salwa	22990051	25610780	سلوى
Sharq	22990026	22454869	شرق
Shuwaikh	22990021	24837952	الشويخ
Six Ring Road	22990034	24345382	الداثري السادس
South Surra	22990055	22990355	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	24877318	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	24817859	سوق الخضار
Yarmouk	22990032	25352182	اليرموك

Facebook: Commercial Bank of Kuwait فييس بوك

Twitter: AltijariCBK تويتر

Instagram: AltijariCBK انستغرام

Snapchat: AltijariCBK سناب شات

Website: www.cbk.com صفحة الإنترنت

Call Center: 1-888-225 مركز الإتصال





التجاري

1-888-225 cbk.com



التجاري... هو إختيار

